ILC.109/I(B)

منظمة العمل الدولية

العمل في زمن كوفيد

تقرير المدير العام

مؤتمر العمل الدولي
الدورة 109، 2021

التقرير الأول (باء)

◄ العمل في زمن كوفيد

تقرير المدير العام

البند الأول من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-132586-4 (print)
ISBN 978-92-2-132587-1 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢١

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC109(2021)-I(B)-[CABIN-210503-001]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

نظراً إلى تعذر انعقاد مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٢٠، فإنّ هذا التقرير هو الأول الذي أرفعه إليه منذ دورة المئوية في عام ٢٠١٩، التي ركزت تركيزاً تاريخياً على مستقبل العمل.

ومن ثمّ تفشت جائحة كوفيد-١٩ فتغيّر ذاك المستقبل رأساً على عقب - أقله على المدى القريب. وهذا يعني أنّ على منظمة العمل الدولية أن تصب اهتمامها الآن على مهمة تعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان من أزمة لم يسبق لها مثيل اجتاحت عالم العمل منذ آخر دورة عقدها المؤتمر، فتتخذ من إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل خارطة الطريق التي ستسلكها.

تلك هي المهمة التي يصبو تقريري إلى الإسهام فيها. وهو يحدد الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها الأزمة ويبيّن الاستجابة إليها والدروس التي استخلصناها إلى الآن، والتحديات الماثلة أمام المضي قدماً بخطى أفضل لبناء انتعاش متمحور حول الإنسان.

وأُرفق بتقريري مشروع وثيقة ختامية للمؤتمر بشأن استجابة عالمية من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩. وكان مجلس الإدارة قد قرر أنّ من شأن اعتماد هذه الوثيقة أن يسهم مساهمة يعتدّ بها في وضع العالم على مسار كفيل بتحقيق الأهداف المشتركة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠) والمهمة التاريخية الواقعة على عاتق منظمة العمل الدولية في تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

وإنني لواثق من أنّ ممثلي الحكومات والعمال وأصحاب العمل الذين يشاركون في هذه الدورة الافتراضية الأولى من نوعها لمؤتمر العمل الدولي، سيجدون في هذا التقرير ما يساعدهم على تحقيق ذاك الطموح.

المحتويات

الصفحة

تمهيد ٣
الفصل الأول - جائحةٌ تعصف بعالم عمل في طور التغير ٧
الفصل الثاني - ما الذي قمنا به ١١
الفصل الثالث - الدروس التي استخلصناها ١٥
الفصل الرابع - الطريق نحو التعافي ١٩
الفصل الخامس - عمل منظمة العمل الدولية ٢٣
الملحق - مشروع وثيقة ختامية للمؤتمر بعنوان "نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود" ٢٥

◄ الفصل الأول

جائحةٌ تعصف بعالم عمل في طور التغير

١. أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ آذار/ مارس ٢٠٢٠ أنّ كوفيد-١٩ بات جائحة. وحذّر حينها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بأنّ الأمر ليس مجرد أزمة صحة عامة بل أزمة سيتأثر بها كل قطاع، وبأنه سيتعين على البلدان إيجاد توازن دقيق بين حماية الصحة والتخفيف إلى أقصى حد من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي واحترام حقوق الإنسان.

٢. وبعد مرور أكثر من عام، حصد كوفيد-١٩ أرواح ما يفوق ٣ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم؛ وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مستوى الإصابات بالعدوى على الصعيد العالمي قريباً من أعلى مستوى سجل منذ بداية الجائحة ويتخذ مساراً تصاعدياً حاداً.

٣. ومثلما تنبأت منظمة الصحة العالمية، باتت الأزمة الصحية أزمة اجتماعية واقتصادية عالمية ألحقت ضرراً غير مسبوق بعالم العمل، وتحولت إلى كارثة إنسانية بالنسبة إلى الملايين. وقد سعت الحكومات بالفعل إلى إيجاد توازن دقيق بين الأهداف الصحية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه على الرغم من الالتزام العالمي "باتباع العلم" ورفض فكرة لزوم الاختيار "بين الأرواح وسبل العيش"، ثبت أنّ ذاك التوازن بعيد المنال. كما تنامت المعرفة العلمية بحد ذاتها وتباينت بين البلدان ومع مرور الوقت المقدرة المجتمعية على تحمل القيود المفروضة بهدف السيطرة على الجائحة.

٤. وقد وأدت موجات العدوى المتعاقبة الآمال بفتح الأنشطة الإنتاجية التي من شأنها أن تبشر بانتعاش تام من الأزمة المتمادية. أما الآن وبفضل استحداث لقاح فعّال ونشره، هناك احتمالات حقيقية للتغلب على الفيروس والخروج من أزمة عالم العمل التي سبّبها.

٥. والواقع أنّ استمرار عالم العمل رازحاً تحت آثار الجائحة، إنما يعني أنه لا يمكن بعد إجراء تقدير نهائي لما وقع من ضرر اقتصادي واجتماعي. بيد أنّ لدينا صورة واضحة عما حصل في عام ٢٠٢٠.

٦. ويبقى الإحصاء الوحيد الأكثر دلالة هو تقديرات منظمة العمل الدولية بأنه نتيجة كوفيد-١٩ والتدابير المتخذة من أجل احتوائه، تراجعت ساعات العمل الفعلية على الصعيد العالمي أثناء السنة بنسبة ناهزت ٩ في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٩، وهذا ما يعادل خسارة ٢٥٥ مليون وظيفة بدوام كامل. وإنه لرقم صاعق، وهو يظهر أنّ الأثر فيما يتعلق بالوظائف كان أكبر بأربعة أضعاف من الأثر الذي خلّفته الأزمة المالية عام ٢٠٠٨.

٧. ويعطي تصنيف هذه الأرقام صورة أدق عما حل حقاً بالناس في العمل. وقد عُزي ما يقارب نصف الخسائر في ساعات العمل إلى فقدان الوظائف، إذ: بات ٣٣ مليون شخص عاطلين عن العمل؛ في حين ترك أكثر من ذلك بكثير - ٨١ مليون شخص - أسواق العمل وباتوا غير نشطين. وكان النصف الآخر من الخسارة ناجماً عن خفض ساعات عمل الناس - أو عدم عملهم على الإطلاق - لكن مع احتفاظهم بعلاقة استخدامهم.

٨. وإذا نظرنا إلى هذه الخسارة من منظور إقليمي، فإننا نرى أنّ إقليم الأمريكتين يحتل مرتبة الإقليم الأشد تضرراً حيث كانت خسائر ساعات العمل بنسبة ١٣,٧ في المائة في حين تراوحت الخسائر في بقية الأقاليم بين ٧,٧ في المائة و٩,٢ في المائة. وبالمثل، كانت هذه الخسائر مشهودة على وجه الخصوص في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، حيث وصلت إلى نسبة ١١,٣ في المائة. أما بالنسبة إلى جميع فئات الدخل الأخرى فقد كانت دون المتوسط العالمي.

٩. وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الانخفاضات الشديدة في ساعات العمل، هي هبوط حاد في الدخل من العمل. وبصورة عامة ودون الأخذ في الاعتبار تدابير الدعم العامة، تراجع دخل العمل بنسبة ٨,٣ في المائة عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، وهنا أيضاً، كان إقليم الأمريكتين والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى الأشد تضرراً. ويمثل هذا خسارة مطلقة قيمتها ٣,٧ تريليون دولار أمريكي.

١٠. وتعززت هذه التطورات بسلسلة من الديناميات، جميعها متأصلة في المشاكل الموجودة أساساً في سوق العمل، اجتمعت فجعلت من كانوا في الأساس أشد استضعافاً وحرماناً هم تحديداً ضحايا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

١١. وقد تجلى ذلك في أوضح صوره فيما يتعلق بالعمال غير المنظمين في العالم والذين يبلغ عددهم ملياري عامل - ستة من أصل عشرة عمال في القوى العاملة العالمية. وبالنسبة إلى العديد منهم، لم يكن أمامهم من مفر بالفعل سوى الاختيار ما بين الحياة وسبيل العيش، لأنه في غياب حماية الحكومة ودعمها قد يعني التوقف عن العمل جوع عائلاتهم. وفي الشهر الأول من الأزمة، تراجع الدخل العالمي للعمال غير المنظمين بنسبة قدّرت بنحو ٦٠ في المائة، وسرعان ما أصبح الانهيار الاجتماعي والاقتصادي بالنسبة إليهم مأساة إنسانية.

١٢. وعانى الشباب، هم أيضاً، من الموجة العاتية التي اقتلعت آمالهم المباشرة وطويلة الأجل في عالم العمل. فقبل الجائحة، كان احتمال أن يكونوا عاطلين عن العمل أكبر بمرتين من غيرهم. وزيادة على ذلك، عانوا بشدة من انقطاع تعليمهم وتدريبهم وخسروا الوظائف بأعداد أكبر بكثير من غيرهم وباتت الآفاق الوظيفية للوافدين الجدد إلى سوق العمل قاتمة في الغالب.

١٣. وقد حل عبء التدابير المتخذة من أجل مواجهة الجائحة على كاهل الشباب بأساليب أخرى. فقد طلب منهم أن يقدموا تضحيات محددة من أجل حماية أجيال المسنين. ومن المحزن أنّ استثمارهم في التضامن بين الأجيال حمّلهم تكلفة شخصية باهظة. وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية وجود مستويات عالية من المشاكل النفسية والاكتئاب في صفوف الشباب. وفي حال عمقت الجائحة الشعور بخيبة الأمل في مؤسسات الحياة العامة وفي الآفاق المستقبلية للعمل، فسيكون ذلك دون شك أحد أخطر الأمراض الاجتماعية الناتجة عن كوفيد-١٩.

١٤. وقد كان الأثر على النساء في القوى العاملة شديداً أيضاً. حيث إن الفصل طويل الأجل بين الجنسين يعني أنهنّ ممثلات على نحو مفرط إلى حد كبير في القطاعات التي تلقت أشد الضرر من الجائحة - من قبيل الغذاء والإقامة والضيافة وتجارة التجزئة. وعندما اضطرت المدارس ومرافق الرعاية إلى أن تغلق أبوابها، كانت النساء مجدداً هنّ مَن وقع عليهنّ عبء مسؤولية العمل غير مدفوع الأجر في المنزل. وعلى الرغم من صعوبة قياس الضغوط والتوترات الناجمة عن التدابير التي حدت من الحريات الشخصية، إلا أنها أدت إلى ارتفاع مفاجئ في أشكال العنف المنزلي، حيث كانت النساء هنّ الضحايا دون منازع. ويُضاف بُعد آخر إلى المشكلة بفعل كون النساء تمثّلن نسبة ٧٠ في المائة من العاملين في مجالات الصحة والرعاية والعمل الاجتماعي، البالغ عددهم ١٣٦ مليون عامل في العالم. ولهذا السبب، فإنّ مهاراتهنّ وتفانيهنّ في حماية الصحة وإنقاذ الأرواح غالباً ما كانت تعني العمل في ظروف بالكاد يمكن تحملها، وعرّضت في بعض الأحيان صحتهنّ وحياتهنّ للخطر.

١٥. ويمكن إدراج ديمغرافيات أخرى من سوق العمل في قائمة أولئك الذين تعرّضوا لأشد الضرر من الجائحة. فقد وجد العمال المهاجرون أنفسهم في بعض الحالات عالقين بين السندان والمطرقة، إذ باتوا نازحين بسبب إغلاق المنشآت دون أن يكونوا قادرين على التنقل عبر الحدود المغلقة، وفي حالات أخرى، كانوا عرضة للعدوى بسبب أماكن الإقامة الموفرة لهم. وقد أدت القوى العاملة البحرية التي تضم مليوني عامل في العالم، دوراً حاسماً في الحفاظ على حركة سلاسل التوريد والإمداد العالمية، لكنها عانت نتيجة ذلك من تشديد إجراءات تبديل طواقم السفن بسبب القيود المفروضة من أجل مكافحة كوفيد-١٩. وحدث أن علق ٤٠٠٠٠٠ بحار على متن سفنهم، بعضهم لمدة امتدت إلى ١٨ شهراً في ظل ظروف مأساوية ودون الحصول على الرعاية الطبية. أما الأشخاص المعاقون فهم أكثر عرضة للمشاكل الصحية مما يزيد من خطر إصابتهم بكوفيد-١٩. وهكذا، نرى أنه بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص الذين يتجاوز عددهم مليار شخص، غالباً ما تكون تدابير الوقاية الجديدة المفروضة عقبة تضاف إلى العقبات أمام مشاركتهم في القوى العاملة وتزيد أوضاع الاستبعاد والتهميش سوءاً.

١٦. وتجلى وضع الأشخاص العاملين في التحديات المقابلة التي واجهتها المنشآت بعد توقف أنشطتها أو تقييدها بشدة. وفي حين أنّ هذه التحديات تباينت بصورة كبيرة بين القطاعات، كان القاسم المشترك بينها هو أنّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت الأشد تضرراً، ونظراً إلى احتياطاتها المحدودة كانت الأضعف قدرة على الصمود. ورغم أنّ المستوى العام لاضمحلال المنشآت ما زال غير واضح وسيعتمد بصورة كبيرة على طول فترة بقاء القيود، تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن نسبة ٧٠ في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة أبلغت عن صعوبات مالية شديدة، وهي أكثر بنسبة ٥٠ في المائة من الشركات الكبيرة.

١٧. وقد يحدث أيضاً أن تكون المنشآت التي لا تخضع بشكل مباشر إلى اشتراطات الإغلاق، قد عانت مع ذلك من الآثار الثانوية للقيود في أمور أخرى. على سبيل المثال، عانى صناع الأقمشة في بعض البلدان من انقطاع الطلبات من مشترين يعملون في الجانب الآخر من العالم. وفي الواقع، تقدّر منظمة العمل الدولية أنّ ٩٦ مليون وظيفة على الصعيد العالمي في سلاسل التوريد والإمداد العالمية تأثرت سلبياً بانخفاض الطلب على السلع المصنعة. ونظراً إلى أنّ بعض المنشآت فتحت أبوابها مجدداً فقد واجهتها أيضاً ندرة المدخلات، على سبيل المثال أشباه الموصلات في بداية سلسلة التوريد والإمداد.

١٨. إنّ ما يتجلى واضحاً من هذا الاستعراض لأحداث الأشهر الخمسة عشر الماضية هو أنّ الجائحة، بإلحاقها الأذى بمن هم الأكثر استضعافاً وحرماناً، قد وسّعت بقدر أكبر خطوط التصدع في الظلم وانعدام المساواة الهيكلية، اللذين يشوهان أسواق عملنا ومجتمعاتنا. وكان أصحاب الأجر المنخفض وغير المهرة والأقل حماية والنساء والشباب والمهاجرون هم من عانى من عبء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وعانت البلدان الأقل نمواً أكثر من الاقتصادات المتقدمة. والجائحة آخذة في ترسيخ انعدام المساواة الذي وصل أصلاً إلى مستويات غير مقبولة، سواء داخل البلدان أم فيما بينها. وتقدر منظمة العمل الدولية أن عدد العمال الذين يعيشون في فقر متوسط أو مدقع ارتفع بمقدار ١٠٨ مليون عامل عام ٢٠٢٠، مما عكس مسار خمس سنوات من التقدم المستمر.

١٩. كذلك، تركت الإجراءات المتخذة من أجل تجاوز الجائحة آثاراً واضحة للغاية على ممارسة حقوق الإنسان، وبصورة أكثر تحديداً على الاحترام الكامل لمعايير العمل الدولية. وقد ذكّرت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات، التابعة لمنظمة العمل الدولية، في تقريرها المقدم إلى المؤتمر بأنه حيثما تفرض القيود لأغراض مشروعة لا بد لها من أن تلتزم بضوابط معينة من القانون الدولي - مبادئ الشرعية والضرورة والتناسبية وعدم التمييز.

٢٠. وما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو أن يكون تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية الناجم عن الجائحة، وليس عن أفعال سياسية متعمدة، قد أدى إلى زيادة عمل الأطفال والعمل الجبري. وسوف تتاح أمام المؤتمر معلومات كاملة في هذا الصدد في التقديرات العالمية المحدثة التي ستنشرها منظمة العمل الدولية واليونيسف معاً.

٢١. وتتسم عواقب الجائحة على البلدان التي تعاني من صراعات وهشاشة، بأنها شديدة الخطورة. وتهدد الجائحة فعلاً بإثارة حلقة مفرغة يؤدي فيها الاستضعاف والحرمان إلى زيادة انعدام الاستقرار والعنف بقدر أكبر. وما دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف عالمي لإطلاق النار، سوى تحذير مما هو على المحك وما هو ضروري من أجل منع الأسوأ من الحدوث.

٢٢. وفي حين أنّ التداعيات الاجتماعية والسياسية الكاملة لهذه الاتجاهات ليست واضحة بعد مع استمرار الجائحة، إلا أنه من الجلي تماماً أنها تمثل عائقاً كبيراً أمام التنمية العالمية وتحقيق برنامج عام ٢٠٣٠.

٢٣. والواقع أنّ المنظورات الأوسع نطاقاً التي وفرتها دراسة حالة المجموعة الكاملة البالغة ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة التي تشكل برنامج عام ٢٠٣٠، هي بمثابة تذكير بأن العالم، فيما يصارع هذه الجائحة، كان أساساً ضعيف الأداء للغاية في تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه. وكان هذا هو الحال ولا يزال، على وجه الخصوص بالنسبة إلى الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

٢٤. واستناداً إلى هذه الخلفية، ركّزت مبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل، التي أطلقتها منظمة العمل الدولية، تركيزاً خاصاً على تداعيات ثلاثة محركات رئيسية للتغيير في عالم العمل وعمليات الانتقال الناجمة عنها، ألا وهي: التغير التكنولوجي؛ الاستدامة البيئية؛ التحولات الديمغرافية. وقد خلفت الجائحة تداعيات على كل منها.

٢٥. ومن البديهي أنه عندما تتطلب الجائحة من المنشآت أن تلجأ بشكل أكبر إلى ترتيبات عمل بديلة تتيحها التكنولوجيات الموجودة والناشئة، فإن المفهوم بصفة عامة هو أنّ الجائحة سرّعت عمليات رقمنة العمل التي كانت ملحوظة في الأساس. وقد كان هناك انتشار واسع للتجارب والاستثمار في العمل عن بُعد، وجرّب الكثير من الناس طرقاً جديدة كلياً في تأدية عملهم. لكن لم يكن ذلك اتجاهاً عاماً أو متكافئاً. فإن طبيعة الوظائف التي يؤديها بعض الناس أو تعذر القدرة على التوصيل بشبكة الانترنت، تعني بكل بساطة أنه لا يمكنهم إجراء تلك التكييفات. والخيار الوحيد بالنسبة إليهم هو الصمود في طرق عملهم الحالية بدلاً من التكيف المتاح لغيرهم. ولأسباب مشابهة، شهدت بعض المنشآت والقطاعات - لا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية - نمواً وازدهاراً أثناء الجائحة، في حين كانت غيرها تكافح من أجل البقاء.

٢٦. إنّ جسامة الجائحة أقل وضوحاً بالنسبة إلى الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وقد أدى الانقطاع القاسي للنشاط الإنتاجي منطقياً إلى بعض الانخفاض في انبعاثات الكربون، لكنه كان قليلاً نسبياً ويبدو علاوة على ذلك أنّ من المحتمل أن يكون استمراره قصير المدة. وتتنبأ التوقعات الحالية بعودة ارتفاع مستويات الانبعاثات بسرعة في عام ٢٠٢١، تماماً كما حدث عام ٢٠١٠ بعد عودة النشاط الاقتصادي في أعقاب الأزمة. وفي جميع الأحوال، سيكون من الخاطئ أن نفسر ما حدث عام ٢٠٢٠ على أنه بادرة أو مثال لصالح الانتقال العادل إلى حيادية الكربون التي تشتد الحاجة إليها. بل الواقع أنّ ما حدث من معاناة إنسانية هائلة واضطراب الإنتاج يناقض ذاك الانتقال؛ إذ لم يكن ثمة شيء "عادل" بشأنه.

٢٧. أما التحديات المتعلقة بالعمل والناجمة عن اتجاهات ديمغرافية شديدة الاختلاف في العالم، حيث يهيمن السكان المسنون في بعض الأقاليم وتهيمن أفواج الشباب المتنامية في أقاليم أخرى، فقد سُلّط عليها الضوء بطرق متنوعة حسب الوضع. وألحق إغلاق الحدود ضرراً بالغاً بممارسات الهجرة وإدارتها، وهي الاستجابة الأكثر مباشرة إلى أوجه عدم المواءمة بين العرض والطلب على اليد العاملة والمهارات، لكن دون تغيير فعلي على مهمة ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للجميع. وسيبقى من الضروري معالجة هذا الأمر بصورة عاجلة حيثما وحينما يستأنف الحراك البشري. وبالمثل، تضيف الطريقة التي سلطت فيها الجائحة الضوء على الأهمية الأساسية للحماية الاجتماعية بالنسبة إلى جميع المجتمعات، حين تقتضي الحاجة، أسباباً إضافية تفرض العمل من أجل ضمان نظم حماية كاملة ومناسبة ومستدامة في جميع أرجاء العالم، أياً تكن الديناميات الديمغرافية السائدة.

٢٨. وقد أدى اندلاع جائحة كوفيد-١٩ إلى نشوء مطالب غير مسبوقة على صنّاع السياسات في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن أصحاب العمل ونقابات العمال. وظهرت مطالب مماثلة على الموارد الموجودة تحت تصرفهم. واستحوذت على اهتمام الناس وآرائهم بطرق ونطاق لم يسبق لهما مثيل، عبر قنوات التواصل الجديدة المتاحة اليوم. وقد نتج عن ذلك تداعيات على الطريقة التي صيغت فيها الاستجابة السياسية لمواجهة الجائحة وعلى طريقة تلقيها وقبولها في جميع أبعادها - الصحية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. لكنها في الغالب لم تغير أهمية وإلحاح الضرورات المتعددة التي طرحها في الأساس التغيير التحويلي لمستقبل العمل والتي جرت معالجتها بشكل مثير للإعجاب في منظمة العمل الدولية وفي المجتمع الدولي كافة أثناء مئوية منظمتنا.

٢٩. ولعلّ بعض هذه الضرورات أفلتت من نطاق التركيز، لكنها لم تندثر. ولا بد من معالجتها بصفتها عناصر مكونة ملازمة للانتعاش المتمحور حول الإنسان من أزمة كوفيد-١٩، وهو انتعاش لازم من أجل تحقيق طموح إعلان المئوية إلى مستقبل عمل تتحقق فيه الحماية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.

◄ الفصل الثاني

ما الذي قمنا به

٣٠. أقر المجتمع الدولي بسرعة فائقة بالحاجة إلى استجابة عالمية ملائمة، ما أن توضّحت حقيقة طبيعة الأزمة الصحية العالمية وتداعياتها.

٣١. وبعد مرور أسبوعين على إعلان الجائحة، أعرب قادة مجموعة العشرين في اجتماع قمة استثنائي عن أنهم "ملتزمون بالقيام بما يلزم من أجل تجاوز الجائحة ... واستخدام جميع الأدوات السياسية المتاحة بغية التخفيف إلى أدنى حد من الضرر الاقتصادي والاجتماعي". وعبّروا عن عزمهم على "حماية الأرواح؛ صون وظائف الناس ودخلهم؛ إعادة الثقة والحفاظ على الاستقرار المالي وتنشيط النمو والتعافي بقوة؛ الحد من الانقطاعات في التجارة وسلاسل التوريد والإمداد العالمية؛ تقديم المساعدة إلى جميع البلدان المحتاجة إليها؛ التنسيق بشأن تدابير الصحة العامة والتدابير المالية".

٣٢. وعلى نحو لافت للنظر، كانت كلمات قادة مجموعة العشرين في آذار/ مارس ٢٠٢٠ صدىً لكلماتهم في اجتماع قمة مجموعة العشرين في لندن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، بعد مرور قرابة ستة أشهر على إشهار شركة ليهمان برذرز إفلاسها منذرة بأزمة مالية عالمية. وقد قالوا وقتها "[نحن] نواجه أعظم تحد يشهده اقتصاد العالم في العصر الحديث؛ أزمة .. ترمي بآثارها على حياة النساء والرجال والأطفال في كل بلد ويتعين أن تتعاضد جميع البلدان من أجل حلها. فالأزمة العالمية تتطلب حلاً عالمياً".

٣٣. وكان صدى هذين الإعلانين وما زال، مصدر بعض الاطمئنان. والإنجاز الذي حققته مجموعة العشرين في التصدي إلى احتمال وقوع انهيار مالي فوري مفجع، إنجاز مسلّم به تماماً. لكن مع انحسار ذاك التهديد الوجودي انحسر أيضاً مستوى التعاون الدولي المشترك لمعالجة آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وبدأ تحول مبكر نحو التقشف وتبيّن أنّ عملية الانتعاش شاقة وغير متكافئة وغير عادلة بل غير مكتملة حين انتشر كوفيد-١٩.

٣٤. واليوم، وإذ لا يزال العالم غارقاً في الجائحة، بات من الجلي بالفعل أنّ قادة مجموعة العشرين كانوا جادين، من الناحية المالية، فيما يتعلق بالقيام "بما يلزم" من أجل هزيمة كوفيد-١٩. وتظهر التقديرات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي أنه أعلن عن ١٦ تريليون دولار أمريكي كإجراءات مالية على مدى فترة ١٢ شهراً، مما يعكس مستوى تحفيز مالي غير مسبوق في أوقات السلم.

٣٥. وإذ تجدر الإشارة صراحة إلى أنّ بعض القادة الوطنيين كانوا قادرين على القيام بالكثير من الأمور مقارنة بغيرهم بفضل الحيز المالي المتاح لهم، فإنّ هذه الإجراءات تندرج تحت الدعامة الأولى من الدعائم الأربع للإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية من أجل معالجة الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأزمة كوفيد-١٩، الذي لاقى قبولاً واسع النطاق بين الدول الأعضاء. ولا جدال بأنّ مواقف الاقتصاد الكلي الموسعة التي اتخذتها الحكومات حول العالم، بتشجيع قوي من المؤسسات المالية الدولية، كان لها دور حاسم في التخفيف من الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الجائحة. ولم تنته الجائحة بعد، وما زالت الحاجة إلى استدامة الحوافز قائمة؛ لكن بقدر ما كان الضرر الذي لحق بعالم العمل هائلاً، فإنه كان ليتفاقم سوءاً على نحو لا يمكن تخيله لولا هذه الجهود.

٣٦. بيد أنّ الحوافز لم تطبق بصورة متكافئة، حيث إن الحكومات الوطنية حشدت وسائلها المالية في الغالب من أجل منفعة اقتصاداتها وفعالياتها الاقتصادية. وقد لا يكون ذلك مفاجئاً، لكن تبعاته خطيرة للغاية. وكانت الاقتصادات المتقدمة قادرة على زيادة الإنفاق بما يعادل ١٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠؛ وكان الرقم الذي يقابله لدى الاقتصادات الناشئة هو ٤,٢ في المائة؛ أما لدى البلدان منخفضة الدخل فكان ١,٧ في المائة. وبتحويل هذه الفروق المميزة إلى أرقام مطلقة فإنها تتضخم أكثر. وليس لها علاقة بالاحتياجات الفعلية للناس أينما كانوا.

٣٧. وتتعلق الدعامة الثانية المعنية من دعائم الإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية بالتدابير الرامية إلى دعم المنشآت والوظائف والمداخيل أثناء الجائحة. وفي المقابل فإنّ دعم المنشآت القادرة على الاستمرار كي لا تقع ضحية الظروف التي تفرضها عليها الجائحة وتدابير احتوائها والتي لا صلة لها بنموذج أعمالها الاعتيادي وإمكانياتها، هو جزء أساسي من حماية سلامة القدرات الإنتاجية للمجتمعات. وقد شملت التدابير الرامية إلى تحقيق هذه الغاية الدعم المالي المباشر وتوسيع نطاق الوصول إلى ائتمان غير مكلف وإعفاءات من الضريبة والإيجارات.

٣٨. وكانت مبادرات مماثلة قد أطلقت من أجل مساعدة المنشآت على الحفاظ على الموظفين عن طريق تدابير ترمي إلى دعم الأجر والعمل لفترات قصيرة والإجازات بدون راتب والبطالة التقنية وما إلى ذلك. وتباينت المصطلحات المستخدمة، إلا أنّ فكرة الحفاظ على العلاقة بين صاحب العمل والمستخدم مشتركة بينها جميعاً، وقد تركت أثراً أظهرته المستويات النسبية في زيادة البطالة والتعطل وانخفاض ساعات العمل المذكورة سابقاً.

٣٩. أما بالنسبة إلى تحفيز الاقتصاد الكلي الذي يدعم هذا الإجراء، فقد تركز بصورة رئيسية في الاقتصادات الأكثر تقدماً نظراً إلى استدامتها المالية وقدرتها المؤسسية على السواء. وفي الاتحاد الأوروبي، كان ٣٥ مليون عامل مشمولين بخطط العمل قصير الأجل بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان ٥٠ مليون عامل مشمولين بها في أيار/ مايو من تلك السنة، وهو ما يزيد بعشر مرات عما كان عليه العدد أثناء الأزمة المالية العالمية. وفي حال كانت الأرقام المقابلة متاحة في بلدان أخرى، لعلّ من الآمن الافتراض بأنها ستكون أقل من ذلك بكثير.

٤٠. علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة محدودية نطاق هذه التدابير ضمن البلدان وفيما بينها. وفي زمن يشهد تزايد التنوع في ترتيبات العمل، أدى انعدام اليقين بشأن وضع الاستخدام أو ضعف التوافق بين القواعد المؤسسية وواقع العمل المعيشي إلى التهديد بخروج أعداد كبيرة من الناس من نطاق تدابير الدعم. وأوضح الأمثلة على ذلك هم العاملون لحسابهم الخاص والعمال المستقلون وعمال المنصات، في حين تمثل الصفة غير المنظمة أعظم تحد على الإطلاق أمام إيصال المساعدة إلى من يحتاجها.

٤١. وقد أدت هذه الأوضاع إلى نمو استثنائي في التدابير المخصصة للحماية الاجتماعية منذ بداية الجائحة. ووثقت منظمة العمل الدولية منذ نيسان/ أبريل ٢٠٢١ ما لا يقل عن ١٦٢٢ تدبيراً جديداً للحماية الاجتماعية استفاد منها مئات الملايين من الناس. وقد اشتملت على توسيع نطاق البرامج الحالية أو تكييفها أو اعتماد برامج جديدة، بما في ذلك التحويلات النقدية المباشرة والإغاثة في حالات الطوارئ. والنطاق الذي استخدمت فيه هذه التدابير لافت للنظر. لكنه شاهد أيضاً على أوجه القصور في ملاءمة نظم الحماية الاجتماعية الموجودة مسبقاً ونطاق تغطيتها.

٤٢. وتتعلق الدعامة الثالثة من الإطار السياسي لمنظمة العمل الدولية، ذات الأهمية الواضحة في سياق اتساع تفشي الفيروس المميت، بصورة مباشرة بصحة ورفاه الأشخاص في العمل. وهنا ينحصر تركيز صانعي السياسات على "التوازن الدقيق" الذي تكلم عنه المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بين حماية الصحة والتقليل إلى أقصى حد من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي. ولطالما كان الهدف الرئيسي هو الوقاية من عدوى كوفيد في العمل وبالتالي ضمان ألا يسهم العمل في انتشار الفيروس في المجتمع. وأدى هذا عملياً إلى بعض المعضلات السياسية التي يتعذر حلها بسبب الجائحة، وظهور خلافات متكررة أصبحت مألوفة جداً اليوم فيما يتعلق بضرورة وتوقيت حالات إقفال أماكن العمل وإعادة فتحها. ومع تعمق التجربة مع الفيروس وتنامي المعرفة بشأنه، أتاحت حالات الإغلاق العام الأولية السبيل شيئاً فشيئاً أمام اتخاذ تدابير أكثر تحديداً واستهدافاً. إلا أنها ما زالت تطبق وما فتئت تخلّف أثراً كبيراً على أداء المنشآت والاقتصادات.

٤٣. وبالنسبة إلى أولئك الذين استمروا في العمل، لا سيما الذين يعتبرون عمالاً أساسيين، باتت بروتوكولات الوقاية الصحية الأساسية - مثل استخدام الكمامات والتباعد وغسل اليدين - جزءاً من الحياة العملية اليومية. لكن وقعت على الرغم من ذلك خسائر مأساوية في الأرواح سببتها حالات العدوى في أماكن العمل، التي كانت غالباً متأصلة في طبيعة العمل المنفذ: عن طريق التواصل القريب مع الأشخاص المصابين في قطاعات الصحة والرعاية؛ في "قطاعات تواصل أخرى" مثل البيع بالتجزئة والنقل العام حيث يكون العمال على مقربة من عامة الناس؛ في قطاعات مثل تغليف اللحوم حيث تكون عوامل الخطر بالغة. ولا تحجب هذه الأمثلة، على الرغم من مأساويتها، التحديات الماثلة أمام حماية العمال في القطاع غير المنظم حيث يكون الاضطرار إلى العمل في أشده - تأمين البقاء - وتكون وسائل الحماية ومسؤولياتها غائبة تماماً أو في أبهت صورها.

٤٤. ويختلف الوضع عندما يمكن انتشال العمال من خطر العدوى في أماكن العمل الجماعية ويمكنهم أن يؤدوا أنشطتهم على نحو كامل أو جزئي، من أماكن بعيدة. وقدّرت منظمة العمل الدولية أن ١٨ في المائة من الوظائف الحالية حول العالم يمكن تأديتها عن بُعد، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٥ - ٤٠ في المائة في الاقتصادات المتقدمة. ويعتمد هذا النوع من التكيف على طبيعة المهام المؤداة وإمكانية التوصيل بشبكة الانترنت.

٤٥. وقد كان الانتقال نحو العمل عن بُعد هو أشدّ تغيير سببته الجائحة وشهده عالم العمل وحلله على نطاق واسع. وفعاليته في الحماية من الفيروس واضحة، إلا أنه يحمل مشاكل مرتبطة به فيما يتعلق برفاه الأشخاص العاملين. وعلى الرغم من أنّ هذه المشاكل قد تبدو ثانوية مقارنة بالمخاطر التي يفرضها كوفيد-١٩ بحد ذاته، إلاّ أنّ المشاكل النفسية الاجتماعية والأرغونومية، وتلك الناجمة عن غياب الهيكليات المعتادة لأماكن العمل الجماعية - المتعلقة بكثافة العمل وأوقات العمل والتفاعلات الشخصية والفصل الواضح بين الوقت المهني والوقت الخاص - باتت شواغل في غاية

الأهمية. ولا بد من النظر فيها إلى جانب المنافع الحقيقية التي لا تقل أهمية والتي يأتي بها العمل عن بُعد: حرية أكبر في الاختيار عند تنظيم وقت العمل؛ إمكانية جعل أسواق العمل أكثر شمولية؛ توازن أفضل بين العمل والحياة؛ التخلص من الوقت والقلق المتعلقين بالتنقل من العمل وإليه.

٤٦. ومنذ الجزء الأخير من عام ٢٠٢٠ عند بدء انتشار برامج التلقيح، تحوّل التركيز على حماية الأشخاص في العمل بسرعة نحو مسألة الحصول على اللقاحات. والواقع أنه مع ثبات فعالية اللقاحات أكثر فأكثر، بات ينظر إلى القدرة على إعطاء اللقاحات بسرعة وبكميات كافية لا على أنها أمر أساسي بالنسبة إلى حماية الصحة فحسب، بل بصفتها أيضاً شرطاً مسبقاً من أجل إعادة إنعاش الحياة الاقتصادية والعملية بشكل نهائي.

٤٧. وفي المراحل الأولى، أعطت الحكومات الأولوية إلى تلقيح العمال الأساسيين، فضلاً عن النظر في تلقيح من هم عرضة للإصابة من عمال الصحة والرعاية وموظفي التعليم والبحارة. إلا أنّ الأمين العام للأمم المتحدة انبرى إلى تنبيه المجتمع الدولي من أنّ توزيع اللقاحات "غير متكافئ وغير منصف للغاية"، حيث يتركز الحصول عليها بشدة في عدد محدود من البلدان القادرة على شرائها، بينما لا يتمكن من ذلك العديد من البلدان الأخرى.

٤٨. وقد وصف المدير العام لمنظمة الصحة العالمية هذا الوضع بأنه "دون مبرر أخلاقي، وهو هزيمة للذات من الناحية الوبائية وذو نتائج عكسية من الناحية السريرية". كما يمكن أن يعتبر عقبة اجتماعية نكراء أمام تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان في عالم العمل.

٤٩. أما الدعامة الأخيرة من دعامات إطار منظمة العمل الدولية فهي تعزيز وتشجيع استخدام الحوار الاجتماعي من أجل تحديد وتنفيذ أكثر الاستجابات ملاءمة في مواجهة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-١٩. وقد يُدحض هذا الكلام بسهولة بالقول إنّ هذه هي استجابة منظمة العمل الدولية الشاملة إزاء أي مسألة ناشئة مهما كانت، بل قد يعتبر أكثر المشككين ذلك عقبة أمام صناعة القرار السليم والسريع حين يكون من المطلوب اتخاذ إجراء سريع وحاسم. لكنّ الحوار الاجتماعي هو أكثر من مجرد شعار يتكرر ترداده.

٥٠. وتتمثل حقيقة جائحة كوفيد-١٩ في أنها ولّدت انعدام يقين بالغاً، فضلاً عن مشقة مادية جسيمة عانى منها السكان في جميع أنحاء العالم. وكان صعباً على الناس تكوين نظرة واضحة ومستنيرة عن حقيقة طبيعة الحالة الصحية الطارئة وخطورتها، وبالتالي عن الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لمواجهتها. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب انتشار معلومات متباينة للغاية عن المسائل المتعلقة بالجائحة. ويعكس بعضها وجهات نظر راسخة في ظروف تكتنفها معرفة علمية منقوصة. لكن معظمها ناتج عن تضليل وتدليس متعمدين.

٥١. وتشكّل الجهود المشتركة التي يبذلها ممثلو الحكومات والعمال وأصحاب العمل، كي توفر في المقام الأول تقييماً مدروساً وموضوعياً للوضع الذي تفرضه الجائحة، مساهمة هامة في تكوين استجابات مناسبة. وعلى هذا الأساس، اكتسبت القرارات السياسية التي كان لا بد من اتخاذها والتي كان لها في كثير من الأحيان أوسع التداعيات نطاقاً، مصداقية وشرعية وطبقت عملياً بفضل المساهمات الثلاثية فيها. وعندما كان لابد من تخصيص التمويل العام دعماً للمنشآت والعمال، وحين كان لا بد من بذل تضحيات مؤلمة، أتاحت مشاركة الشركاء الاجتماعيين في الحالتين تحقيق الإنصاف والقبول. ونظراً إلى تنوع وتعقيد مسائل مكان العمل الواجب معالجتها، من شأنها أن تساند مهمة حل المشاكل بما لديها من معرفة وخبرة لا تتوفران أينما كان.

٥٢. وقد ثبتت صحة هذه الاعتبارات في الإجراءات المتخذة في فترة الجائحة والنتائج التي حققتها. ومن غير المستغرب أن يكون الحوار الاجتماعي قد أدى دوراً مميزاً في البلدان التي تدعمه فيها مؤسسات وتقاليد راسخة، لكن كان هناك إقرار بإمكانياته أيضاً في مواقع غير مألوفة وتلقى دعماً قوياً من المشاركين من جميع الهيئات المكونة في مؤتمر القمة العالمي لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل في تموز/ يوليه ٢٠٢٠.

٥٣. ومن المهم اللجوء إلى الحوار الاجتماعي ليس في أوقات الأزمات الشديدة فحسب، بل على أساس دائم، ومن المهم أن يستمر الالتزام به ما دامت الجائحة مستمرة وما دام هناك احتمال بأن تتزايد الضغوط الاجتماعية وبأن تصبح الموارد أكثر شحاً ويغدو التوافق بعيد المنال. وهناك حاجة إلى الالتزام بتقاسم المسؤولية والعمل المشترك طوال فترة الجائحة، بل وفي فترة الانتعاش منها.

◄ الفصل الثالث

الدروس التي استخلصناها

٥٤. فرضت الجائحة على العالم برنامجاً للتعلم السريع. وكان الجزء الأكثر إلحاحاً من هذا البرنامج في مجال الصحة، فطُرحت الأسئلة التالية: ما هي طبيعة الفيروس؟ وما هي آثاره؟ وكيف يمكن احتواؤه؟ ولكن الوضع لم يتوقف عند هذا الحد، إذ امتدت الضرورة لتشمل التعلم ثم العمل بما تم تعلّمه ليشمل عملياً جميع جوانب الحياة وصنع السياسات. ومن الأكيد يقيناً أنّ ذلك ينطبق على عالم العمل أيضاً. إذن إلى ماذا توصلنا؟ وما هي الدروس التي يمكننا استخلاصها من هذه المرحلة؟

٥٥. يتمثل الدرس الأول في أن العالم لم يتوقع حدوث هذه الجائحة بحيث كان استعداده لها سيئاً. وما فتئ الرأي العلمي يحذّر من مخاطر بل في الواقع من حتمية حدوث الجوائح في المستقبل. بيد أنّ *تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠٢٠*، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي قبل شهرين من إعلان ظهور الجائحة، قد صنف المخاطر المرتبطة بالأمراض المعدية على أنها منخفضة من حيث احتمال وقوعها مقارنة بفئات أخرى، في ظل العديد من المخاطر البيئية والاقتصادية والجيوسياسية التي تتجلى على نحو أبرز. وحتى من حيث التأثير، جاءت الأمراض المعدية في المرتبة العاشرة فقط. ويحذر التقرير من مخاطر أن تصبح النظم الصحية غير ملائمة للغرض المتوخى منها، إذ يشير إلى أنّ "التقدم المحرز لمكافحة الجوائح يقوضه كذلك التردد إزاء أخذ اللقاح ومقاومة الأدوية ... [وأن] ... النجاحات السابقة في التغلب على التحديات الصحية ليست ضمانة لتحقيق النتائج في المستقبل".

٥٦. وهذا المستوى المنخفض من الانتباه إلى مخاطر الجوائح ليس مفاجئاً تماماً، بل إن الرؤية الاسترجاعية الكاملة قد تجعل الوضع يبدو الآن وكأنه إهمال متعمّد. وتقييم المخاطر هو مجال دقيق، ففي حين أنه بالإمكان ملاحظة وقياس مخاطر الكوارث البيئية والانهيار الاقتصادي والمالي وحتى الصراع الجيوسياسي بمرور الوقت، فإن ذلك يختلف اختلافاً كبيراً عن الجوائح، فهي تضرب في فترات على نحو سريع وغير منتظم ودون سابق إنذار. غير أنّ انعدام هذا النوع من الاستشراف قد عنى أن الضرورة اقتضت حشد قدرة كبيرة من أجل صمود عالم العمل أمام أثر الجائحة، في الوقت الفعلي المترافق مع سير الأحداث من خلال تدخلات تخصيصية تسلسلية. وبصرف النظر عن التقييم الذي يُجرى لهذه التدخلات، يتجسّد الدرس المستخلص في أنّ الاستعداد للصدمات النظامية في المستقبل، يقتضي بناء قدرة أكبر على الصمود ضمن مستقبل العمل إلى جانب الاستدامة والإنصاف.

٥٧. ويتمثل الدرس الثاني في أنّ الجائحة قد كشفت عن واقع قاسٍ لا يطاق برزت من خلاله أوجه متعددة ومتزايدة من انعدام المساواة في مجتمعاتنا تتجّذر في معظمها في عالم العمل. وهو ما يتناقض تناقضاً مباشراً مع الانطباع الأولي من أنّ الجميع متساوون أمام احتمال التعرض للإصابة بالفيروس. علاوة على ذلك وكما لوحظ من قبل، فإن كوفيد-١٩ قد فاقم أوجه انعدام المساواة هذه تفاقماً كبيراً، وهناك احتمال جسيم بأن يستحدث ديناميات من شأنها أن تعزز هذا الاتجاه إلى ما بعد فترة الجائحة بأشواط. وبالنسبة إلى عالم العمل، يمكن أن يترجم الكوفيد طويل الأمد، إلى مزيد من انعدام المساواة والظلم في المستقبل المنظور.

٥٨. ومن المؤكد أنّ فهم أوجه انعدام المساواة والقلق بشأن نطاقها لم يبدأ مع ظهور كوفيد-١٩. ففي الواقع، خُصص أحد أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ لتخفيضها، مما يعني أن هناك توافقاً دولياً في الأساس على مبدأ عدم قبول الوضع السابق للجائحة. ولكن الجائحة أظهرت بوضوح ما تعنيه بالفعل أوجه انعدام المساواة هذه للأفراد والمجتمعات. وكون الجائحة قد أثّرت على التصورات بقدر تأثيرها على الوقائع الكامنة، لا ينتقص من أهمية ذلك في شيء.

٥٩. ولقد أصبح من الواضح بصورة مؤلمة أنّ مقياس انعدام المساواة لا يقتصر على مستوى الفرد أو الأسرة من حيث الدخل والثروة. بل يشمل ذلك أيضاً سبل الحصول على الرعاية الصحية والفرص التعليمية وتوصيلية الإنترنت والحماية الاجتماعية والسكن اللائق والتمويل ووضع العمل المنظم والعدالة والخدمات العامة الأساسية واللقاحات والكثير من غير ذلك. وكل عامل من هذه العوامل إذا أُخذ على حدة، يعبّر بطريقة ما عن كيفية تأثر الناس بالأزمة وكيفية اجتيازهم لها: هل يحصل الأطفال على التكنولوجيا اللازمة لمواصلة تعليمهم عندما تُغلق المدارس أبوابها؟ هل يمكنني كعامل أن أحصل على إجازة مرضية مدفوعة الأجر إذا اضطررت إلى الدخول في عزل صحي؟ هل بإمكاني توفير المأكل لأسرتي إذا لم أذهب للعمل؟ هل أنا مؤهل للاستفادة من برامج الدعم الحكومي؟

٦٠. وإذا نظرنا إلى أوجه انعدام المساواة هذه مجتمعة، فإنها تدل على تجزئة عميقة في المجتمعات. إذ تنحو الجوانب المختلفة بين الفئات الميسورة والفئات المحرومة نحو التراكم بحيث يصبح انعدام المساواة الكمية ظلماً هيكلياً وحرماناً مزمناً من الفرص ومن الحراك الاجتماعي واستبعاداً. وتتفاقم هذه المخاوف بفعل الديناميات التي أحدثتها الأزمة. ولم تكن الفئات ذات الأجور المنخفضة والفئات المحرومة الأخرى هي من تحمّل العبء الأكبر من فقدان الوظائف والدخل فحسب، بل إنها لا تملك من الفرص غير قليلها للتكيف من خلال ترتيبات العمل البديلة أو لإيجاد مكان لها في خضم فرص عالم العمل التي قد يولّدها "وضع طبيعي جديد". وفي غضون ذلك، ازدهرت الأسواق المالية في ظل انكماش الاقتصاد الحقيقي لصالح أصحاب الأصول المالية بشكل واضح وعلى حساب أولئك الذين يعتمدون على الدخل من العمل.

٦١. وفي ظل هذه الظروف، فإن الصورة المذكورة تكراراً والتي تفرض نفسها بقوة، هي تلك التي تصوّر أمواج جائحة كوفيد-١٩ العاتية وهي تجرف الجميع، ولكن فرص النجاة منها تختلف باختلاف السفن التي تبحر عبرها. وأياً كانت المشاعر الحقيقية من التعاطف والدعم، التي أثارتها معاناة البشرية من الجائحة، لا يمكن لهذه التجربة التي يعيشها الأفراد والتي تدفعهم فعلياً إلى واقع منفصل حتى عن الذين يتشاركون معهم العيش عن قرب، إلا أن تنتقص من الشعور بالهدف المشترك في بناء مسار شامل لتحقيق الانتعاش.

٦٢. والدرس المستخلص هو أن العدالة الاجتماعية هي شرط مسبق للاستدامة والقدرة على الصمود في الحياة العملية، بقدر ما هي شرط للسلام الدائم. وهذا تأكيد على أن الإنصاف يجب أن يكون في صميم الانتعاش المتمحور حول الإنسان.

٦٣. ويتمثل الدرس الثالث في أن الجائحة قدّمت افتراضاً عاماً مفاده أنّ المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية ذات مضمون ملموس للغاية وذات جدوى مقنعة. وليس هذا الافتراض مبدأ مجرداً لدعم تعددية الأطراف، بل له صدى فوري وبديهي بوصفه أداة لا محيد عنها لحل المشاكل من أجل مواجهة التحديات الحقيقية البحت التي خلّفها كوفيد-١٩. والرأي الذي قد لا يبالي بما يستدعي اتخاذ إجراءات دولية لدعم أهداف إنمائية أخرى، من غير المحتمل ألاّ يبالي باتخاذ إجراءات متعددة الأطراف لوقف تفشي جائحة تنطوي على خطر ظهور أشكال متغيرة من الفيروس يمكن بسهولة أن تخلّف تأثيراً لن يكون أحد بمنأى عنه. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة "لأول مرة في حياتنا، أثّرت الجائحة على جميع الناس في جميع أنحاء العالم فجعلتهم يشعرون جميعاً بالاستضعاف في الوقت نفسه، مما خلق إحساساً قوياً بالترابط ... إننا نشهد إقبالاً عاماً حاشداً في جميع أنحاء العالم من أجل مزيد من التعاون الدولي على نحو أكثر فعالية".

٦٤. وفي وقت يشهد توترات جيوسياسية كبيرة والتزاماً غير مؤكد بتعددية الأطراف، من شأن هذه الطفرة في الدعم الشعبي للعمل متعدد الأطراف أن تكون نتيجة مرحباً بها من الدروس المستخلصة من الجائحة. ولكن أهميتها ستكمن في مدى استعداد الحكومات للعمل على أساسها. وهناك سلسلة من الاحتياجات وجداول الأعمال الملحة لاختبار هذه الإرادة السياسية. ولا يقتصر ذلك على المهمة الحاسمة المتمثلة في إتاحة اللقاح على نحو سريع ومنصف، بل يشمل أيضاً العمل المناخي الذي يسرّع وتيرة الانتقال إلى حيادية الكربون. وبالإضافة إلى معالجة أكثر أوجه الاستضعاف فظاعة التي كشف عنها كوفيد-١٩، ينبغي توسيع نطاق التوصيلية بشبكة الإنترنت، وأكثر من ذلك بكثير.

٦٥. وقد سبق تحديد هذه التحديات في برنامج عام ٢٠٣٠ ووافق المجتمع الدولي على تحمل مسؤولية مواجهتها، كما أعاد تأكيد التزامه بذلك منذ ظهور كوفيد-١٩. ويتعين الآن الوفاء بهذه المسؤولية في ظل الظروف غير المتوقعة للجائحة، مما يشير إلى ضرورة إضافة عنصرين آخرين لإعادة تأكيد الإرادة السياسية إذا أريد لعقد العمل المعجّل أن ينجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً.

٦٦. ويتعلق العنصر الأول بفعالية الإجراءات والمؤسسات متعددة الأطراف. والمسائل المتعددة التي يتعين معالجتها معقدة، وتتطلب بالتالي من النظام توفير مساحات وطرق ملائمة وعملية وسليمة تقنياً لكي تتأتى معالجة هذه المسائل. ويتعين أن تعمل تعددية الأطراف على أعلى مستويات الكفاءة، ولكن يتعين أيضاً أن تثبت قدرتها على العمل بأقصى قدر من الاتساق. ومثلما تكون أهداف التنمية المستدامة مترابطة ومتكاملة، لابد من أن تكون السياسات اللازمة لإنجازها مترابطة ومتكاملة كذلك. وهذا هو المنطق الذي يحدو إصلاح الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة والذي يؤكد على أهمية التعاون بين المنظمات في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ولقد أُحرز تقدم لم يكن تحقيقه بالأمر الهيّن، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ولا يمكن أن يقتصر الاتساق على إيجاد طرائق أفضل للتعاون التشغيلي على مستوى البرامج أو على تفادي التنافس غير المثمر على التمويل والريادة أو على إرساء عمليات أكثر فعالية لسير الأعمال، على الرغم من أهمية جميع هذه المسائل. بل لابد من توسيع نطاقها لتشمل المسائل الاستراتيجية الرئيسية التي ستكون ذات أهمية حاسمة في عملية التعافي من أزمة كوفيد-١٩. ولا توجد من ضمن هذه المسائل مسألة أثقل عبئاً من تلك التي تتعلق بالعنصر الثاني أي التمويل.

٦٧. ويُعود الفضل لواضعي برنامج عام ٢٠٣٠ في تحديد الاستثمارات المالية اللازمة لتحقيق خطة عمل أديس أبابا. ومن الضروري تطبيق نفس الإحساس بالواقع على مهمة التعافي من كوفيد-١٩. ولقد أدى انعدام التكافؤ في الحيز المالي وفي الحصول على التمويل الخارجي إلى تحديد مستوى تمكين قدرة البلدان على مواجهة أثر الجائحة أو تقييدها حتى الآن، وسيواصل ذلك تحديد قدرتها على ترجمة النوايا المنصوص عليها في الاتفاقات متعددة الأطراف إلى إجراءات ونتائج.

٦٨. وتسجل الطلبات الحالية على التمويل مستويات هائلة، يشمل أبرزها على سبيل المثال لا الحصر: التلقيح والانتعاش من أزمة كوفيد-١٩؛ المناخ؛ الحماية الاجتماعية؛ الإغاثة الإنسانية. علاوة على ذلك، تتزامن هذه الطلبات على التمويل مع مرحلة حرجة بحيث أصبحت البلدان تُنفق بمستويات مفرطة تجاوزت ما تمليه المعايير المعتادة للحذر المالي. وجرت مقاومة خيار اللجوء المبكر إلى التقشف، غير أنّ أعراض حالة المديونية الحرجة والمخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون تسجل مستويات آخذة في الازدياد. وإذا انطلق التضخم وأسعار الفائدة على مسار الارتفاع، فإنّ هذه الأعراض ستتفاقم تفاقماً أكبر.

٦٩. ولقد استنفد العديد من البلدان النامية بالفعل أي حيز مالي كان متاحاً لها في البداية. وخفضت وكالات التصنيف الائتماني تصنيف ما لا يقل عن ٣٦ بلداً من البلدان الناشئة والبلدان ذات الدخل المنخفض. ويقيّم أكثر من نصف أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض الآن على أنها تعاني من مديونية حرجة أو معرضة لاحتمال الوقوع فيها بشكل كبير وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أنّ التدفقات المالية من المصادر الخاصة تخضع بدورها للقيود. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٢ في المائة في البلدان الناشئة والبلدان النامية في عام ٢٠٢٠ - أي بنسبة أقل بكثير من الانخفاض البالغ ٦٩ في المائة المسجل في العالم المتقدم، بيد أنه يظل انخفاضاً هائلاً عموماً. يضاف إلى ذلك توقع انخفاض التحويلات المالية من المهاجرين بنسبة ٧ في المائة.

٧٠. وتواجه بلدان في طور استنفاد رصيدها المالي بسرعة تحديات هائلة، ولهذا السبب تحظى المناقشات الحالية بشأن التمويل من أجل التنمية بأهمية حاسمة. ومن الضروري أن تجمع هذه المناقشات الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف والأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص من أجل بناء فهم مشترك لكيفية تمويل الاستثمارات الضرورية في المستقبل. وتتسم الموارد التي يجري توليدها على المستوى المحلي بشكل أساسي من خلال نجاح المنشآت في الاقتصادات المزدهرة، بأهمية أساسية كما تؤكد أهمية العودة المبكرة إلى النمو والتنمية المستدامين على الصعيدين الوطني والدولي والعودة إلى المعتاد من الظروف التجارية وعمليات سلاسل التوريد والإمداد. وفي الوقت نفسه، أدت دعوات اللجوء إلى التمويل العام في الاستجابات لمواجهة كوفيد-١٩، إلى إمعان النظر في النُهج الابتكارية للترتيبات الضريبية الدولية والوطنية. ومن الضروري أن تكون هذه النُهج أيضاً جزءاً من النقاش حول تمويل التنمية. وتحظى المبادرات التي سبق أن اتُخذت بالترحيب، ومثالها مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق آجال دفع الديون وحقوق السحب الخاصة الجديدة المحتملة لصندوق النقد الدولي، ولكنها ليست كافية إن كان الهدف هو عدم ترك أحد خلف ركب التعافي بسبب الافتقار المزمن إلى التمويل.

٧١. والدرس المستخلص هو أنّ العمل متعدد الأطراف شرط مسبق للتغلب على الجائحة وتقديم استجابات موثوقة وفعّالة لمواجهة التحديات العالمية المتعددة. وهذا العمل في حاجة إلى الدعم السياسي اللازم من الحكومات لكي يؤدى وظيفته بكفاءة واتساق، كما يحتاج إلى التمويل الكافي.

٧٢. ويتمثل الدرس الرابع في أن هذه الجائحة قد أثبتت أنه يمكن تعديل صيغة وضع السياسات وترتيبات العمل القائمة منذ زمن طويل بطرق ودرجات لم يكن من الممكن تصورها في السابق، ومن المؤكد أنها ما كانت لتقبل لولا مقتضيات حالة الطوارئ الصحية.

٧٣. وإذا أخذنا أكثر الأمثلة وضوحاً، فإنّ التكلفة المقدّرة بمبلغ ١٦ تريليون دولار أمريكي - وهو المبلغ الذي أُنفق أو خُصص حتى الآن للاستجابة في مواجهة كوفيد-١٩، كان سيعتبر قبل الجائحة أمراً غريباً ومستحيلاً أياً كان غرض إنفاق هذا المبلغ. وقد تم رفض أو تعليق إنفاق مبالغ أقل بكثير من هذا المبلغ حتى عندما كان القصد استخدامها لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ولم يتم الوفاء بالتزام اتفاق باريس بحشد مبلغ ١٠٠ مليار دولار سنوياً لتمويل الإجراءات المناخية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥. ولم يتسن توفير مبلغ ١,٢ تريليون دولار أمريكي المطلوب سنوياً لتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية في جميع البلدان النامية.

٧٤. ولا تجدر المبالغة في هذه النقطة. فحدوث جائحة عالمية ليست أمراً عادياً، وهي تتطلب لأسباب وجيهة بذل جهود استثنائية للغاية. ولكن، عندما يقتضي الأمر النظر في متطلبات التمويل مستقبلاً، فإن تجربة كوفيد-١٩ تشير إلى أنه لابد من أن تكون الموارد التي يمكن بل ينبغي حشدها دالةً على أهمية الأهداف السياسية المعنية بقدر ما يمليه الحذر المالي والدقة المالية التقليدية. وذلك لا يعني تطبيقاً عاماً للمبدأ القائل"مهما كلّف الأمر". بل يعني إجراء تقييم أكثر توازناً للاحتياجات والإمكانيات.

٧٥. وفي ظل الظروف القاسية التي يفرضها انتشار فيروس كوفيد-١٩، فرضت الحكومات قيوداً غير مسبوقة على حرية الأفراد في التنقل والسلوك وأغلقت مباني المنشآت كما قدمت، حيثما أمكن، دعماً هائلاً للإحتفاظ بالوظائف ومخططات دعم الدخل. ومن المفهوم أن هذه الإجراءات تقتصر على فترة استمرار الجائحة. وفي الوقت نفسه، اعتمدت المنشآت القادرة على إتاحة العمل عن بُعد، ترتيبات العمل عن بُعد التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي هذه الحالة، يظل مدى احتمال الاستمرار في اتباع هذه الترتيبات إلى ما بعد الجائحة مسألة أقل وضوحاً.

٧٦. والموضوع المُثار بشأن ما إذا كان عالم العمل ينتقل انتقالاً نهائياً إلى "وضع اعتيادي جديد" دائم من خلال تعميم العمل عن بُعد باعتباره سمة أساسية لهذا النوع من العمل، يظل موضوع نقاش نشط ولكنه لا يزال حتى الآن نقاشاً نظرياً إلى حد كبير. وقد تمثل التأثير التربوي للجائحة في إظهار ما يمكن تحقيقه باعتماد العمل عن بُعد وإظهار حدود هذا العمل أيضاً، كما تمثل ذلك في منح أولئك الذين يؤدون عملهم عن بُعد فرصة تجربة ما يشعرون به بالفعل عند أداء العمل بهذه الطريقة. وستتضح نتيجة كل ذلك بمجرد التغلب على كوفيد-١٩، وسيكون بإمكان أصحاب العمل والعمال آنذاك أن يختاروا بين البدائل المتاحة، عوضاً عن أن يكونوا ملزمين باعتماد طرق عمل معينة.

٧٧. وستكون المناقشات في هذا المجال مهمة بالتأكيد في رسم معالم عالم العمل بعد الجائحة، ومن المعقول توقع أن تكون الترتيبات التي تجمع على أفضل وجه بين احتياجات المنشآت وتفضيلات العمال والمصالح المجتمعية مختلطة في طابعها. ولكن، من منظور أوسع نطاقاً بشأن التغيير في العمل، قد لا تثبت هذه الترتيبات أنها الأكثر أهميةً. وقد تكون منظورات اليوم منحرفة بفعل تجربة التكيّف الفورية مع كوفيد-١٩. ويجدر ألاّ يغيب عن البال أنّ خيارات العمل عن بُعد ملائمة اليوم لجزء بسيط فقط من أماكن العمل، وأنّ عمليات الانتقال الأخرى، لا سيما الانتقال إلى حيادية الكربون، يحتمل أن تنطوي على تحولات عميقة جداً.

٧٨. وفي الواقع، أفضت عملية تعلّم أخرى إلى أخذ البعض بالرأي القائل إن كوفيد-١٩ سيؤدي إلى إعادة صياغة رئيسية لنظم الإنتاج المتكاملة عبر الوطنية التي نشأت باعتبارها سمة بارزة أكثر فأكثر من سمات عملية العولمة في العقود الأخيرة. ويعتبر هذا المنظور أنّ الجائحة قد أظهرت أن سلاسل التوريد والإمداد العالمية الموسعة والمعقدة اليوم غير متينة بما فيه الكفاية، كما أنها معرّضة بإفراط للاختلال إما عن طريق أفعال متعمّدة أو أحداث غير متوقعة. ويرى البعض أنّ الاستجابة المناسبة لما هو في الأساس تكييف لنموذج الأعمال، تتمثل في تقصير سلاسل التوريد والإمداد وتنويع ممارسات التوريد. ويرى البعض الآخر أنّ مقاربة هذه المسألة من منطلق الاعتبارات الجيوسياسية للأمن القومي بدرجة أكبر، يمكن أن تسفر عن عواقب أبعد أثراً بكثير على وجه الاحتمال، مما يؤدي إلى عكس وجهة الاقتصاد العالمي نحو تفكيك العولمة.

٧٩. وتمثل الدروس المستفادة من تجارب العمل الجديدة ومنظورات السياسات والخطابات التي أفرزتها الجائحة، صدى مدوياً يردد الاقتراح الأساسي لمبادرة المئوية بشأن مستقبل العمل والإعلان الذي انبثق عنها. ويتمثل الأمر ببساطة في أنّ مستقبل العمل ليس محدداً مسبقاً ولكنه سيكون ثمرة التفضيلات المجتمعية وقرارات الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وإن كانت الجائحة قد حقّقت شيئاً فهو أنها جعلت المجتمع أشد وعياً بالخيارات المتاحة أمامه. ولابد من ممارسة هذه الخيارات من أجل إعادة البناء على نحو أفضل من خلال انتعاش من الأزمة متمحور حول الإنسان.

◄ الفصل الرابع

الطريق نحو التعافي

٨٠. في الأشهر الأخيرة، سُجّل تحسن ملحوظ في آفاق استئناف النمو الاقتصادي. وتتوقع أحدث إسقاطات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ تحقيق نمو عالمي بنسبة ٦ في المائة وتراجع بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٢٢. وقد أتت هذه التحسينات على التوقعات السابقة نتيجة استراتيجيات تكيّف اقتصادي ناجحة وحوافز مالية إضافية ضخّتها بعض البلدان، بل الأهم من ذلك نتيجة نشر برامج التلقيح.

٨١. وهناك سبب واضح يبعث على التفاؤل. فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، كان من الممكن أن يُسَجل انكماش اقتصادي أكبر حدّة بثلاث مرات من الانكماش الذي سُجّل في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٨ في المائة، لولا تدابير الدعم السياسية الاستثنائية المتخذة. كما تعتبر هذه التقديرات أن "الركود الناتج عن أزمة كوفيد-١٩ من المرجح أن يخلّف ندوباً أقل عمقاً من ندوب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨".

٨٢. لا يمكن إلاّ أن نرحّب بمثل هذه التوقعات الإيجابية بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية الكلية. ويبدو أن الطريق نحو الانتعاش مفتوح الأبواب. ولكن من الضروري أن يوضع أي تقييم للآفاق المستقبلية في السياق الأكثر تحديداً، وهو السياق البشري. وهناك مستويات عالية من انعدام اليقين والمخاطر التي تتعلق في الغالب بالمسار المستقبلي للجائحة. ولقد تبدّدت التوقعات السابقة لتحقيق الانتعاش بسبب الموجات الجديدة من الإصابة بالعدوى. وينبغي أن يكون الوضع مختلفاً هذه المرة بوجود اللقاحات واستخدامها، على الرغم من المخاوف بشأن فعاليتها والتردد في الإقبال عليها. بيد أنه حتى كتابة هذا التقرير، كان تسجيل إصابات جديدة بكوفيد-١٩ بلغت مستويات غير مسبوقة منذ ظهور الجائحة، يشكل شاهداً صارخاً على أن حالة الطوارئ الصحية لا تزال قائمةً وأنّ الجائحة تخلّف خسائر فادحة في الأرواح. ولهذا السبب وحده، فإن مسار الانتعاش الاقتصادي محفوف بالمخاطر في الواقع.

٨٣. علاوة على ذلك، يتسم الوضع الحالي بانعدام التكافؤ الشديد بين البلدان وداخلها على السواء. ويتجلى ذلك بشكل كبير في توزيع اللقاحات وبالتالي في قدرة البلدان على مكافحة الفيروس. ولكن ذلك ينطبق أيضاً على مسار الانتعاش الاقتصادي. وخلافاً لما وقع خلال الأزمة المالية العالمية، فإن البلدان ذات الدخل المرتفع والصين ذات الحيز المالي واللقاحات المتاحة لها، هي التي يُتوقع أن تتعافى بشكل أسرع وأقوى مما يكون. ويتجلى ذلك في توقعات صندوق النقد الدولي الحالية التي تفيد بتسجيل خسارة عالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ بنسبة ٣ في المائة مقارنة بالتوقعات التي قدمها قبل الجائحة. بيد أنه يتوقع أن تسجل نسبة ١ في المائة فقط في الاقتصادات المتقدمة ونسبة ٤,٣ في المائة في الاقتصادات الناشئة ونسبة ٦,٥ في المائة في البلدان النامية منخفضة الدخل.

٨٤. وفي جميع البلدان تقريباً، بما في ذلك تلك التي تبلي بلاءً حسناً نسبياً، تعاني فئات كبيرة من السكان بشكل غير متناسب - من ضمنها الشباب والنساء والمهاجرون والعمال ذوو المهارات المتدنية وأولئك الذين يعملون في القطاعات الأشد تضرراً. وبالتالي، ليس الاقتصاد العالمي ككل من يواجه لوحده احتمال تحقيق انتعاش متعدد السرعات يفاقم الأوجه القائمة لانعدام المساواة، بل كذلك الشأن بالنسبة إلى العديد من فرادى المجتمعات إن لم يكن معظمها. وذلك ما يشكل خطراً حقيقياً للغاية بفقدان بعض الاقتصادات عقداً من التنمية وضياع جيل بأسره في بعض المجموعات السكانية، وذلك حتى في الاقتصادات الميسورة نسبياً.

٨٥. وعلى هذا المنوال، يبدو من المؤكد أياً تكن توقعات الناتج المحلي الإجمالي الكلي، أنّ الطريق إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي أقل يُسراً. ويتأكد ذلك بمزيد من الوضوح عندما ينتقل المرء إلى النظر في الوقائع المحددة لأسواق العمل، والمقصود بذلك التجارب الحية التي يعيشها الناس في هذه الأوقات المضطربة للغاية. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تظل معدلات المشاركة في القوى العاملة دون مستويات ما قبل الأزمة حتى نهاية عام ٢٠٢٢. ونظراً إلى أنّ ٩٠ في المائة من النساء اللائي فقدن وظائفهن في عام ٢٠٢٠ قد غادرن القوى العاملة على غرار أعداد أكبر من الشباب الذين تعرضوا بشكل غير متناسب لفقدان الوظائف، فإن هناك مخاطر حقيقية من أن يصبح هؤلاء الأشخاص أهم ضحايا المستويات الجديدة المقلقة من الاستبعاد والتهميش. وفي الفترة نفسها، من المتوقع أيضاً أن تسجل البلدان انخفاضاً في نمو الإنتاجية بنصف معدل الاتجاه الذي سجلته قبل الأزمة على جميع مستويات التنمية، ولكن يتوقع أن يكون هذا التباطؤ أكثر وضوحاً في الاقتصادات منخفضة الدخل والاقتصادات ذات الدخل المتوسط

الأدنى. ومن شأن هذه الاتجاهات مجتمعة أن تنذر بتقويض خطير للإمكانات البشرية للسكان العاملين في العديد من البلدان وأن تضع قيوداً جسيمة على إمكانات نمو الاقتصاد العالمي.

٨٦. وبالاقتران مع الأثر الاقتصادي والاجتماعي غير المتناسب للجائحة على المحرومين والمستضعفين وانعدام التكافؤ وانعدام اليقين في مسارات النمو المتوقعة على حساب البلدان الناشئة والنامية، فإن هذا الانخفاض في المشاركة في سوق العمل والإنتاجية يعرض صورة مقابلة قاتمة للغاية تناقض الرؤية القائلة بتكرار "عقد العشرينات المزدهر" والتي يتوقعها البعض في الاقتصادات المتقدمة مستقبلاً في ظل زخم الحوافز المالية المستمرة وزيادة الطلب المتراكم خلال فترات الإغلاق بسبب الجائحة. وينبغي ألاّ يغيب عن البال أنّ عقد العشرينات المزدهر الأخير انتهى نهاية سيئة.

٨٧. ومن المحتمل أشد الاحتمال أنه إذا لم تتوفر استجابة سياسية واعية ومتضافرة لضبط وتصحيح الآثار المتباينة للأزمة على البلدان والمجموعات السكانية، فإن أزمة كوفيد-١٩ ستخلّف ندوباً عميقة دائمة على النمو الإجمالي والأداء الإنمائي في السنوات المقبلة. ومن شأن ذلك أن يسبب المزيد من الاستبعاد وانعدام المساواة وأن يؤخر التقدم تأخيراً شديداً في مكافحة الفقر في العالم باعتباره الإرث الدائم للجائحة. وستمثل هذه النتيجة نقيضاً مؤسفاً لطموحات برنامج عام ٢٠٣٠ ووضعاً معاكساً تماماً لرؤية النمو الشامل والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع الواردة في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٨. هل يمكن تفادي مثل هذا الفشل الذريع في برنامج عام ٢٠٣٠؟

٨٩. أشار البابا فرنسيس مؤخراً إلى أن الأزمة المالية العالمية أتاحت للعالم فرصة "أن يطوّر ... اقتصاداً جديداً أكثر مراعاةً للمبادئ الأخلاقية ..." ولكن هذه الفرصة لم تغتنم كما أن الاستجابة لمواجهة الأزمة لم تشمل إعادة النظر في "المعايير البالية" من الماضي. وبالتالي فإن الإجابة على السؤال المطروح تعتمد على مدى تصميمنا وقدرتنا على اغتنام الفرص التي جرى التغاضي عنها أو رفضها سابقاً. وهناك بعض الدلائل على أن الجائحة قد خلقت ظروفاً قد يتبيّن أنها مؤاتية لهذه العملية الأساسية لإعادة بلورة النوايا والسياسات.

٩٠. ولقد واجه كوفيد-١٩ الناس وصانعي السياسات بتهديد عميق لأسس وجودهم، وهي: الحياة وسبل العيش والعادات المألوفة من التفاعل الاجتماعي. ولا سابق مثيل لهذه الجائحة من حيث الحجم والأثر البشري الذي خلفته. وإلى جانب الخوف الذي أثارته الجائحة، ربما أدت أيضاً إلى يقظة جماعية لواقع مفاده أن البشرية تواجه تحديات وجودية محتملة أو أقله تغييرات في الحياة لا يمكن ببساطة التصدي لها على نحو معقول بواسطة النهج الحالية للسياسات والتعاون الدولي. علاوة على ذلك، أظهرت الاستجابة لمواجهة الجائحة، بكل ما فيها من أوجه قصور ومصاعب، أنّ اعتماد نُهج مختلفة تماماً أمر ممكن بل وضروري فعلاً. وخلال فترات الإغلاق، قد تؤدي عمليات تكييف العمل والحوافز المالية وتطوير اللقاحات في عام ٢٠٢٠، إلى زرع بذور فهم شعبي جديد بوجود وقبول بدائل تمنح أملاً حقيقياً في ضخّ ما يلزم من القدرة على الصمود والإنصاف والاستدامة في انتعاش متمحور حول الإنسان وفي وضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠. وفي نهاية المطاف قد يتعزز هذا البرنامج الذي يتسم صراحة بطبيعية تحويلية، بفضل تحوّل الرأي العام الذي يحتاجه لتحقيق النجاح.

٩١. ويمكن الآن ملاحظة هذا النوع من إعادة النظر المجتمعية في المواقف المتغيرة تجاه ظروف العمال الذين اضطلعوا بدور حظي بالاعتراف الواسع على أنه دور أساسي أثناء الجائحة، وإن كانوا إلى حد كبير من بين ذوي الأجور المنخفضة، ومنهم: العاملون في قطاعات الصحة والرعاية والتنظيف والبيع بالتجزئة وموظفو النقل العام على سبيل مثال. ويتبيّن من خلال المشاعر العامة واسعة الانتشار، وإن كان لا يزال ينقصها التحديد، أن العقد الاجتماعي الحالي قد انقضى أو تم فسخه وأنّ هناك حاجة إلى إبرام عقد جديد. وبدأ صانعو السياسات في الاستجابة على نفس المنوال. وباتت عقود جديدة تُعرض على اختلاف أنواعها. وهناك مبادرات رئيسية تتعلق بالضرائب وتسعير الكربون وضمانات الدخل الشامل، هي في طور الانتقال إلى نطاق الاهتمام الفعال. وهناك نقاش كبير حول مستقبل النظام التجاري العالمي والاستخدام المناسب للأدوات المالية. ويبدو أن اللوحات السياسية التكتونية، التي ظلت جامدة لفترة طويلة، آخذة في التحرك.

٩٢. غير أنه سيظلّ من الضروري اتباع نُهج أكثر تكاملاً في صنع السياسات وتنفيذها، إذا أريد لهذه الحوافز أن تتجسد في انتعاش متمحور حول الإنسان. ولقد أظهر كوفيد-١٩ أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا من خلال التدابير الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مجتمعةً. وفي السياق نفسه، لا يمكن معالجة الأبعاد الصحية والبيئية والتعليمية والمالية والرقمية والاجتماعية والأبعاد المتعلقة بالعمل وغيرها من أبعاد الانتعاش والتنمية بمعزل عن بعضها البعض. ويلزم ضم هذه الأبعاد إلى بعضها البعض في عمليات تعترف بالتكامل الموضوعي لأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً والسياسات اللازمة للمضي قدماً نحو تحقيقها.

٩٣. ويتمثل خير تجسيد لهذه النقطة في إجراءات مكافحة تغيّر المناخ التي تبرز، حتى في خضم جائحة عالمية، باعتبارها القضية الفاصلة في عصرنا. ومع اقتراب انعقاد مؤتمرالأمم المتحدة السادس والعشرين لتغيّر المناخ، إلى جانب التركيز والغرض اللذين أتاحهما اتفاق باريس بشأن المناخ لعام ٢٠١٥، هناك علامات مشجعة على أن المجتمع الدولي بدأ ولو متأخراً في إبداء استعداد أكبر لرفع سقف طموحاته إلى مستويات تتناسب مع الحاجة المطلقة إلى الحفاظ على درجة الحرارة العالمية عند مستوى أقل من ١,٥ درجة مئوية، وهي عتبة الكارثة. ويعتمد تحقيق هذا التقدم إضافة إلى التقدم الذي يتعين أن يليه، على الجمع بين: معرفة أسباب وآليات وعواقب تغير المناخ، التي تصدر عن المجتمع العلمي؛ تمويل تدابير التخفيف والتكيف، التي يجب أن تأتي من مصادر عامة وخاصة ووطنية ودولية؛ هندسة سوق العمل المطلوبة من أجل عمليات الانتقال العادل التي تحقق إمكانات العمل اللائق لحماية كوكب الأرض وتوفق بين الأهداف الاجتماعية والأهداف البيئية.

٩٤. والواقع أنه إذا انعدم أي عنصر من هذه العناصر، فمن المحتمل أن يفشل المشروع برمّته. ويُهاب بالبلدان تكثيف مساهماتها المحدّدة وطنياً للانتقال إلى حيادية الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. وتتطلب ترجمة الرغبة في المضي قدماً نحو حيادية الكربون إلى القدرة على تحقيق ذلك بالفعل، اعتماد آليات ملموسة من أجل النهوض بالوظائف اللائقة وتقاسم ثمار الازدهار والحصول على الأموال اللازمة لتشغيل هذه الآليات.

٩٥. وما ينطبق على المناخ ينطبق على جميع الجوانب الأخرى من الانتعاش المتمحور حول الإنسان. وانطلاقاً من المنظور الخاص بمنظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة الثلاثية، فإن ذلك يعني أن مثال مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة لعام ٢٠١٩ بوصفها أداة جامعة لجعل الانتقال العادل جزءاً لا يتجزأ من برنامج المناخ، هي مبادرة تستوجب أن يُحتذى بها في مجالات أخرى ذات أهمية حاسمة لتحقيق الانتعاش. ومن الضروري حشد التمويل من أجل جميع هذه المجالات.

٩٦. وهناك فرصة سانحة منذ الآن لإمكانية استعادة ثقة الجمهور إلى حد كبير في الإجراءات متعددة الأطراف والالتزام السياسي بها في أعقاب الجائحة من أجل توطيدها والاستفادة منها. وسيجتمع مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون لتغيّر المناخ في تشرين الثاني/ نوفمبر في المملكة المتحدة، في لحظة حاسمة أكثر من أي وقت مضى لمهمة إنقاذ الكوكب. وقبل ذلك، وبُعيد انعقاد الدورة الحالية لمؤتمر العمل الدولي بفترة وجيزة، سينشر الأمين العام تقريره بشأن "جدول أعمالنا المشترك"، الذي كلفته الجمعية العامة بإعداده بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومن خلال معالجة مواضيع العقد الاجتماعي والاتفاق العالمي الجديد وربطها بالمهام التي ترمي إلى تحقيق الانتعاش ومستقبل التعددية، هناك سبب وجيه لافتراض الأمين العام سوف يوجّه نداءً حاشداً إلى جميع الجهات الفاعلة المعنية بجدول الأعمال المشترك لتحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان. ويشمل ذلك بطبيعة الحال منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة.

٩٧. والسؤال المطروح هو - هل نحن على أُهبة الاستعداد؟ لقد استفادت منظمة العمل الدولية، وهي أقدم عهداً من الأمم المتحدة بخمسة وعشرين عاماً، من ذكرى مئويتها بالذات لإجراء دراسة متعمقة لما ينتظرنا من تحديات في مهمة بناء مستقبل عمل أكثر إشراقاً واستخلاص الاستنتاجات المنبثقة عن ذلك. فالجواب إذاً، هو كالتالي: نعم نحن على أهبة الاستعداد.

٩٨. وغنيّ عن القول إنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل في حزيران/ يونيه ٢٠١٩، دون علم منه بأنّ جائحة عالمية ستضرب العالم بعد تسعة أشهر فقط من ذلك. وليس هناك ما يذكّر بكلمة "جائحة" أو يدل على ذلك في أي مرحلة من مراحل إجراءات مبادرة المئوية من أجل مستقبل العمل برمتها. وعند اعتماد إعلان المئوية، اعتبرت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية هذا الإعلان بمثابة خارطة طريق قيّمة للغاية من أجل العمل، وأكد ذلك قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٩٩. والمهم أن هذا التقييم لم يتراجع بظهور كوفيد-١٩ وبكل ما سبّبه لعالم العمل. بل الواقع أنّ عكس ذلك هو الصحيح على الأرجح. ولا يرجع ذلك إلى أي تنبؤ خارق تحلّى به من صاغوا الإعلان، لكنه يرجع إلى أنّ ممارسة التفكير العالمي الثلاثي الجاد بشأن التحديات الرئيسية وطويلة الأجل التي تطرحها ديناميات عالم عمل يمر بتغيير تحويلي، اتبعت طرقاً مماثلة للجائحة نفسها. وتركّز الانتباه بفعل ذلك على القضايا الكبيرة التي تظهر الآن في الواجهة في سياق الانتعاش المتمحور حول الإنسان.

١٠٠. ويتضمن إعلان المئوية في صميمه، دعوة إلى جميع الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل - وبالتالي إزاء تحقيق الانتعاش - عن طريق الاستثمار في ثلاثة مجالات هي:

- قدرات جميع الناس، من خلال العمل على تحقيق ما يلي: المساواة بين الجنسين؛ التعلم المتواصل والتعليم الجيد للجميع؛ حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة؛ الدعم الفعال للأشخاص الذين يمرون بمرحلة انتقالية في حياتهم العملية؛

- مؤسسات العمل، لتوفير الحماية المناسبة لجميع العمال فيما يتعلق بما يلي: احترام حقوقهم الأساسية؛ توفير حد أدنى مناسب للأجور؛ الحدود القصوى لوقت العمل؛ السلامة والصحة في العمل؛
- النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع من خلال ما يلي: سياسات الاقتصاد الكلي التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف؛ السياسات التجارية والصناعية والقطاعية التي تنهض بالعمل اللائق وتعزز الإنتاجية؛ الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية؛ السياسات والحوافز التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل واستحداث وتطوير المنشآت المستدامة والابتكار والانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة المنظمة ومواءمة ممارسات الأعمال مع أهداف الإعلان؛ السياسات الرامية إلى حماية البيانات الشخصية والخصوصية واغتنام الفرص ومواجهة تحديات التحول الرقمي للعمل، بما في ذلك عمل المنصات.

١٠١. وتوفر مجالات التدخل هذه منصة سياسية جوهرية متينة من أجل الانتعاش المتمحور حول الإنسان. ويوضح الإعلان أيضاً أن تنفيذه يعتمد اعتماداً حاسماً على تطبيق معايير العمل الدولية ومشاركة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وتعزيز التعاون والاتساق بين منظمات النظام متعدد الأطراف، بالنظر إلى الروابط القوية والمعقّدة والحاسمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية.

١٠٢. ولطالما بذلت منظمة العمل الدولية جهوداً حثيثة ومثمرة لتحديد مسار للمضي قدماً للخلاص من الأزمة وإعداد أدوات التنفيذ التي يمكن أن تعطي مدلولاً وزخماً لمفهوم البناء مستقبلاً بشكل أفضل. إذن ما هي الخطوات التالية اللازمة لتفعيل هذه الأدوات؟

الفصل الخامس

عمل منظمة العمل الدولية

١٠٣. منذ ظهور الجائحة، أعادت منظمة العمل الدولية تنظيم برامجها وأساليب عملها للاستجابة على نحو سريع وعملي للاحتياجات الملحة لهيئاتها المكونة. وقد شمل ذلك تحليلات ابتكارية لانعكاسات كوفيد-١٩ على عالم العمل من خلال الإصدارات السبعة لمرصد منظمة العمل الدولية المنشورة بين آذار/ مارس ٢٠٢٠ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢١، وجمع وتقاسم المعلومات المفصلة بشأن الإجراءات الوطنية للاستجابة في مواجهة الأزمة من خلال مركز معلومات كوفيد-١٩، وإعداد عدد كبير من الموجزات السياسية لمساعدة الدول الأعضاء في صياغة إجراءاتها وتنفيذها. ولقد شكّل ذلك أساساً للنشاط الحثيث الذي قامت به فرق منظمة العمل الدولية في جميع أنحاء العالم، عن طريق العمل المتضافر مع الدول الأعضاء من أجل بناء القدرات وتنفيذ استجابات ملموسة على المستوى القطري.

١٠٤. بالإضافة إلى ذلك، كانت منظمة العمل الدولية في طليعة الجهود الجماعية المبذولة في منظومة الأمم المتحدة. وشملت هذه الجهود تصميم وتطوير وتفعيل إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-١٩ فضلاً عن قائمة من السياسات المتعلقة بتمويل التنمية في عصر كوفيد-١٩ وما بعده.

١٠٥. وقد اقترن هذا العمل السياسي الموضوعي بالتوعية من خلال المشاركة في المناقشة الدولية بشأن كوفيد-١٩ على المستويين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك في مجموعة العشرين. وعلى غرار مؤتمر القمة العالمي الافتراضي لمنظمة العمل الدولية بشأن كوفيد-١٩ وعالم العمل في تموز/ يوليه ٢٠٢٠، عقدت المنظمة مناقشة ثلاثية على أعلى مستوى، أكدت بشكل خاص الأهمية الكبيرة التي يكتسبها إعلان المئوية في بناء انتعاش متمحور حول الإنسان.

١٠٦. ولقد أمكن إتاحة هذه المساهمات بفضل التدابير التي اتخذت لضمان استمرارية سير عمل منظمة العمل الدولية في ظل الظروف التي فرضتها الجائحة، بما في ذلك تعميم التحول إلى العمل عن بُعد وعقد الاجتماعات الافتراضية. وكان من الحاسم لضمان السلامة المؤسسية للمنظمة، في أعقاب إلغاء دورة مجلس الإدارة ودورة مؤتمر العمل الدولي في آذار/ مارس وحزيران/ يونيه ٢٠٢٠ على التوالي، أن تُدعى دورتا مجلس الإدارة إلى الانعقاد وأن تعقدا بنجاح في شكل افتراضي، كما أنّ من الحاسم أن تعقد دورة المؤتمر التي يقدّم إليها هذا التقرير.

١٠٧. وقد سمح ذلك باتخاذ قرارات مهمة لتكييف عمل منظمة العمل الدولية الحالي والمستقبلي لمواجهة التحديات المتعلقة بكوفيد-١٩. ويرد في الخطة الإستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، التي اعتمدها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، أنّ "هدفها الشامل ...هو تطبيق أحكام إعلان المئوية من أجل انتعاش من أثر جائحة كوفيد-١٩، يكون محوره الإنسان". وعلى غرار ذلك، تتضمن مسودة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ المقدمة إلى دورة المؤتمر هذه للموافقة عليها، الاستجابة لمواجهة كوفيد-١٩ في كل نتيجة من نتائجها السياسية الثماني.

١٠٨. وهذا دليل واضح على أن منظمة العمل الدولية، مدعومةً بإرشادات هيئاتها المكونة، قد تمكّنت من إعادة تنظيم عملها وتعاونها مع المنظمات الأخرى بحيث تحتل موضعاً بوصفها هيئة فاعلة مهمة في مواجهة تحديات الجائحة. بيد أنّ هناك حاجة للاستناد إلى هذه الإنجازات الأولية والاستفادة منها في مواجهة التحديات التي تعترض مسار الانتعاش المتمحور حول الإنسان. ويتيح هذا المؤتمر فرصة سانحة لتحقيق ذلك.

١٠٩. ومن خلال اعتماد وثيقة ختامية متينة بشأن استجابة عالمية من أجل انتعاش من أزمة كوفيد-١٩ يتمحور حول الإنسان، سيكون في مستطاع مندوبي الحكومات والعمال وأصحاب العمل الذين سيجتمعون افتراضياً في هذا التجمع العالمي الفريد للجهات الفاعلة في عالم العمل، أن يرسلوا رسالة واضحة تبعث على الأمل وتحفز الالتزام؛ وسيحددون المسار الذي يريدون أن يسلكه هذا الانتعاش ومدى استعدادهم للعمل معاً بما يتيح تحقيق مستقبل العمل الذي اتفقوا على أنه هدفهم المشترك عندما اعتمدوا إعلان المئوية قبل عامين. وعند القيام بذلك، سيقدمون أيضاً مزيداً من الإرشادات إلى منظمة العمل الدولية بشأن السبل العملية لكي تمضي قدماً في عملها. ويمكن أن يشمل ذلك تجديد وتعزيز الحوارات الثلاثية الوطنية بشأن الانتعاش، إضافة إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية مع الأطراف الأخرى في النظام الدولي، التي لا محيد عن التعاون معها من أجل تحقيق الانتعاش.

١١٠. لقد شكّلت جائحة كوفيد-١٩ كارثة إنسانية عالمية. وكلّفت الملايين من الأرواح كما أدت إلى فقدان أكثر من ذلك من الوظائف وسبل العيش. وتمتحن الجائحة تصميم وقدرة مؤسسات مثل مؤسستنا كي تظهر أنها قادرة على التغلب على هذه المحنة والعمل معاً لتعزيز رفاه الجميع، على نحو ما يحفزنا عليه إعلان فيلادلفيا. وليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها منظمة العمل الدولية هذا النوع من الامتحانات. ولم يحدث قطّ أن قصّرت المنظمة في مواجهتها. فكيف لها أن تقصّر في هذه المهمة الآن.

◄ الملحق

مشروع وثيقة ختامية للمؤتمر بعنوان "نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود"

باعتبار أنّ

جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تخلّف تأثيراً عميقاً على البشرية، مما يؤكد الترابط بين جميع أفراد المجتمع والبلدان كافة؛

هذه الجائحة، بالإضافة إلى ما خلّفته من خسائر مأساوية في الأرواح، تسببت بآثار مدمرة على عالم العمل وأدّت إلى: زيادة البطالة والبطالة الجزئية والتعطّل؛ تكبّد خسائر في دخل العمال وقطاع الأعمال؛ إغلاق المنشآت وتعطل سلسلة التوريد والإمداد وإعلان حالات الإفلاس؛ تزايد السمة غير المنظمة وانعدام الأمن؛ بروز تحديات جديدة أمام الصحة والسلامة والحقوق في العمل؛

الأزمة أثّرت بشكل غير متناسب على أكثر الفئات حرماناً واستضعافاً، لا سيما الأفراد في الاقتصاد غير المنظم وترتيبات العمل غير الآمنة والعاملون في وظائف منخفضة المهارات والمعوقون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز والمهاجرون والأقليات الإثنية والعرقية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مواطن العجز الموجودة أصلاً في العمل اللائق وزيادة الفقر واتساع أوجه انعدام المساواة، وكشف عن الفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها؛

النساء عانين من خسائر غير متناسبة في الوظائف والدخل، بما في ذلك بسبب تمثيلهنّ المفرط في القطاعات الأشد تضرراً. وتواصل نساء كثيرات العمل في الخطوط الأمامية، حفاظاً على سير نُظم الرعاية والاقتصادات والمجتمعات، ويقمن في الوقت نفسه في كثير من الأحيان بأغلبية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أيضاً، مما يؤكد الحاجة إلى انتعاش يراعي المساواة بين الجنسين؛

الأزمة أخلّت بتعليم الشباب وتدريبهم وتوظيفهم إخلالاً كبيراً، مما يزيد من صعوبة إيجاد وظيفة أو استهلال مشروع ويثير احتمال تراجع مسار المكاسب والتقدم على مدار حياتهم العملية؛

هذه الآثار المتفاوتة ستستمر إلى ما بعد الجائحة نفسها، وتخلّف انعكاسات عميقة على تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق للجميع وأهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ما لم تتخذ الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إجراءات متضافرة لدرء ذلك؛

هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لضمان حصول جميع الناس على لقاحات آمنة وفعالة ضد كوفيد- ١٩بشكل سريع وعادل وميسور التكلفة، وهو أمر بالغ الأهمية لكبح التفاوت المتزايد داخل البلدان وفيما بينها وإعادة تنشيط الاقتصادات والبناء على نحو أفضل من أجل المستقبل؛

إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩، بنهجه المتمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل، يرسي أساس انتعاش شامل ومستدام وقادرعلى الصمود للخروج من الأزمة. ويقدم الإعلان رؤية إيجابية وخارطة طريق عملية تسترشد بها البلدان من أجل بناء مستقبل أفضل. ولهذا السبب، يجب أن يصبح تسريع تنفيذ الإعلان من خلال زيادة التركيز والاستثمار، من أولى أولويات السياسة العامة وإجراءات المنشآت والتعاون الدولي؛

عليه، يعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في هذا اليوم XX من شهر حزيران/ يونيه من عام ألفين وواحد وعشرين، هذ النداء العالمي العاجل لضمان انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، مُستلهماً إعلان مئوية منظمة العمل الدولية ومسترشداً به.

أولاً - إجراءات عاجلة لتعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان

١. نحن، الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، نلتزم بالعمل فردياً وجماعياً وبدعمٍ من منظمة العمل الدولية من أجل انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، عن طريق تنفيذ إعلان المئوية على نحو مركّز ومعجّل والمضي قدماً بالتالي على مسار تنمية توفر العمل اللائق للجميع وتكون شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

٢. نلتزم بمواجهة الأبعاد العالمية للأزمة من خلال تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والتضامن العالمي واتساق السياسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية، مما يمكّن جميع البلدان من التغلب على الأزمة وتسريع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية.

٣. نتعهّد بوضع هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق واحتياجات الفئات الأكثر استضعافاً والأشد تضرراً من الجائحة ودعم المنشآت المستدامة والوظائف والدخل، في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية مراعاة تامة، بما في ذلك من خلال العمل على ما يلي:

ألف - نمو اقتصادي وعمالة يشملان الجميع

(أ) ضمان انتعاش واسع النطاق وغني بالوظائف، يترافق مع توفير فرص العمل اللائق للجميع من خلال استجابات متكاملة لسياسات العمالة الوطنية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية الداعمة والمستقرة، فضلاً عن تعزيز الاستثمار العام والخاص في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، من قبيل الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة والنقل والقطاعات التي تتمتع بإمكانات قوية لتوسيع فرص العمل اللائق، مثل اقتصاد الرعاية والبنية التحتية المستدامة؛

(ب) تعزيز التضامن العالمي من خلال دعم البلدان النامية التي تعاني من تخفيضات مرتبطة بالأزمة في حيز السياسة المالية والنقدية أو من التزامات لا يمكن أن تتحملها من حيث الدين الخارجي؛

(ج) دعم استمرارية قطاع الأعمال وتهيئة بيئة مؤاتية لنمو الإنتاجية والمنشآت المستدامة، بما في ذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، مع الاعتراف بالدور الحاسم الذي يضطلع به القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل؛

(د) تقديم حوافز لأصحاب العمل لاستبقاء العمال على الرغم من تقلّص نشاط المنشأة المرتبط بالأزمة، مثل تقاسم العمل أو تقصير أسابيع العمل وتقديم إعانات الأجور والتعليق المؤقت للضرائب ولاشتراكات الضمان الاجتماعي واتخاذ تدابير تدعم قطاعات الأعمال شريطة استبقاء العمال؛

(ه) من باب الأولوية، دعم العمال وأصحاب الأعمال الشباب الذين يمثلون مصدراً لا غنى عنه يزخر بالحيوية والمواهب والإبداع والابتكار في عالم العمل ويشكّلون قوة دافعة لبناء مستقبل عمل أكثر إشراقاً؛

(و) تعزيز الاستثمار العام والخاص في التعلم المتواصل، بما في ذلك من خلال توفير سبل أكثر إنصافاً وفعالية للحصول على تعليم وتدريب رفيعي الجودة، بالإضافة إلى التلمذة الصناعية والارتقاء بالمهارات وإعادة اكتسابها، ومن خلال سياسات وشراكات سوق العمل النشطة الأخرى التي تقلل من عدم مواءمة المهارات والفجوات وأوجه النقص؛

(ز) تعزيز سلاسل توريد وإمداد أكثر قدرة على الصمود، تساهم في العمل اللائق والاستدامة البيئية؛

(ح) الاستفادة من فرص التحولات الرقمية والبيئية العادلة للنهوض بالعمل اللائق، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛

(ط) وضع وتنفيذ نُهج شاملة ومتكاملة للحد من انتشار السمة غير المنظمة وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاستحداث المنشآت والوظائف اللائقة في الاقتصاد الريفي والحفاظ عليها وإضفاء الطابع المنظم عليها.

باء - حماية جميع العمال

(أ) توفير الحماية الكافية لجميع العمال وتعزيز احترام معايير العمل الدولية وتشجيع التصديق عليها وتنفيذها والإشراف عليها، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي كشفت فيها الأزمة عن ثغرات خطيرة. وهذا يشمل فيما يشمل: احترام الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل؛ إرساء حد أدنى مناسب للأجور، قانوني أو متفاوض عليه على السواء؛ إرساء حدود قصوى لوقت العمل؛ القضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري؛ السلامة والصحة في العمل مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات المستمرة التي تمثلها جائحة كوفيد-١٩؛

(ب) ضمان حصول العاملين في مجال الرعاية الصحية وجميع العاملين الآخرين في الخطوط الأمامية المعرضين لكوفيد-١٩والمخاطر ذات الصلة به، على اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والتدريب والاختبار والدعم النفسي والاجتماعي، وحصولهم على أجور مناسبة وحمايتهم في العمل، بما في ذلك من أعباء العمل المفرط؛

(ج) تعزيز تدابير السلامة والصحة المهنيتين عن طريق تزويد المؤسسات العامة والمنشآت الخاصة وأصحاب العمل والعمال وممثليهم بإرشادات ومساعدة عملية مصممة خصيصاً لإدارة المخاطر واعتماد تدابير ملائمة للمراقبة والتأهب لحالات الطوارئ وتدابير لمنع تفشي أمراض جديدة أو مخاطر مهنية أخرى؛

(د) تكييف العمل عن بُعد وغيره من ترتيبات العمل الجديدة لتوسيع فرص العمل اللائق، بما في ذلك من خلال التنظيم والحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والتعاون في مكان العمل، وبذل الجهود للحد من الفوارق في الوصول الرقمي واحترام معايير العمل الدولية والتوازن بين العمل والحياة الخاصة؛

(ه) دعم استمرار أهمية علاقة الاستخدام كوسيلة لتوفير اليقين والحماية القانونية للعمال، والاعتراف في الوقت ذاته بحجم الطابع غير المنظم والحاجة الملحة لضمان اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق الانتقال إلى السمة المنظمة؛

(و) تنفيذ برنامج عمل تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين، من خلال السياسة العامة وممارسات المنشآت، عن طريق:

"١" ضمان المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، معزّزة بالشفافية في الأجور؛

"٢" توسيع نطاق سياسات إجازة الرعاية مدفوعة الأجر لتقسيم العمل في المنزل بشكل أكثر إنصافاً؛

"٣" تشجيع خلق فرص العمل وسياسات التعلم المتواصل، التي تسد الفجوات في مهارات المرأة؛

"٤" الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والعمل الاجتماعي والقطاعات الأخرى، ومعالجة نقص الموظفين وتحسين ظروف العمل؛

"٥" تذليل العوائق القانونية وغيرها من العوائق أمام الحصول على الوظائف والتقدم فيها؛

"٦" منع ممارسات العنف والتحرش على أساس نوع الجنس وحماية الناس منها.

(ز) تنفيذ برنامج عمل تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج في القطاعين العام والخاص، بهدف القضاء على ممارسات التمييز والعنف والتحرش القائمة على جميع الأسباب، بما في ذلك العرق واللون والجنس والدين والرأي السياسي والانتماء الوطني والأصل الاجتماعي، وفيما يتعلق بالمهاجرين والشعوب الأصلية والقبلية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

جيم - الحماية الاجتماعية الشاملة

(أ) تحقيق حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية، بما في ذلك أرضيات الحماية، وضمان حصول جميع المحتاجين على الأقل على مدى دورة الحياة، على أمن الدخل الأساسي والرعاية الصحية الأساسية، من باب الاعتراف بالحق في الصحة باعتباره أكثر أهمية من أي وقت مضى؛

(ب) تعزيز سبل الحصول على الحماية من البطالة لضمان دعم العمال الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم بسبب الجائحة ولتسهيل عمليات الانتقال؛

(ج) توسيع نطاق حصول جميع العمال على الإجازة المرضية مدفوعة الأجر وخدمات الرعاية والإجازة العائلية وغيرها من السياسات الملائمة للأسرة، وضمان التغطية في حالات الحجر الصحي والعزل الذاتي وتطوير آليات أسرع لتقديم الإعانات؛

(د) ضمان التمويل المنصف والمستدام لنُظم الحماية الاجتماعية من خلال التعبئة الفعالة للموارد المحلية وزيادة التضامن والتنسيق على الصعيد العالمي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

(ه) تعزيز الدور الأساسي للقطاع العام في دعم الاقتصادات والمجتمعات التي تسير سيراً حسناً، مع الاعتراف على وجه الخصوص بالدور الهام الذي تضطلع به نُظم الصحة والرعاية العامة في أوقات الأزمات الصحية وفي الوقاية من الجوائح في المستقبل.

دال - الحوار الاجتماعي

(أ) الاستناد إلى الدور الذي اضطلع به الحوار الاجتماعي، الثنائي والثلاثي على حد سواء، في الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد-١٩ في العديد من البلدان والقطاعات، على أساس احترام وتعزيز وإعمال الحقوق التمكينية المتمثلة في الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛

(ب) تعزيز الحوار الاجتماعي على وجه الخصوص لدعم تحقيق النتائج المحددة في هذا النداء من أجل اتخاذ الإجراءات، بما في ذلك من خلال قيام الحكومات بدعوة الشركاء الثلاثيين لتصميم وتنفيذ خطط وسياسات انتعاش وطنية تعالج الحاجة إلى استبقاء واستحداث فرص العمل اللائق واستمرار الأعمال والاستثمار في القطاعات والمجالات ذات الأولوية، العامة منها والخاصة، لضمان انتعاش غني بالوظائف؛

(ج) تعزيز قدرات الإدارات العامة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المشاركة في مثل هذا الحوار بوصفه وسيلة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج إقليمية ووطنية وقطاعية ومحلية بشأن الانتعاش المتمحور حول الإنسان.

ثانياً - ريادة منظمة العمل الدولية ودعمها لصالح انتعاش متمحور حول الإنسان

٤. لا بد لمنظمة العمل الدولية، في إطار ولايتها المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق، من أن تضطلع بدور ريادي في النظام الدولي من حيث دفع عجلة انتعاش من أزمة كوفيد-١٩متمحور حول الإنسان، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز المنظمة دعمها لجهود الانتعاش التي تبذلها الدول الأعضاء وتحشد دعم المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى وتساهم في الوقت نفسه بنشاط في جهود منظومة الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

٥. بغية مساعدة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد الأزمة من خلال التنفيذ المركز والمعجل لإعلان المئوية، ستستخدم منظمة العمل الدولية جميع وسائل عملها لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات انتعاش لا تترك أحداً خلف الركب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعزز منظمة العمل الدولية دعمها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل:

(أ) خلق نمو اقتصادي وعمالة يشملان الجميع، بما في ذلك عن طريق زيادة الدعم لتطوير سياسات ونُهج تولد استثمارات كثيفة العمالة وتعزز سياسات سوق العمل النشطة وتحفز الإنتاجية من خلال التنويع والابتكار وتسخير أقصى إمكانات التقدم التكنولوجي لخلق الوظائف اللائقة والمنشآت المستدامة، وتعالج في آن معاً مخاطرها وتحدياتها وتتيح المشاركة الاجتماعية الواسعة في منافعها؛

(ب) حماية جميع العمال، بما في ذلك عن طريق تعزيز المشورة السياسية وبناء القدرات والمساعدة التقنية دعماً لما يلي:

"١" علاقات عمل سليمة وتعزيز وتصديق وتطبيق الأطر القانونية والمؤسسية القائمة على معايير العمل الدولية، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل مع التركيز بشكل خاص على السلامة والصحة المهنيتين في ضوء تجربة جائحة كوفيد-١٩؛

"٢" تحديد الأولويات وتعميم الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة السمة غير المنظمة وأشكال العمل غير الآمن، التي تأثرت بشكل خاص بالأزمة، بما في ذلك من خلال التعاون الإنمائي؛

(ج) توفير سبل حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، بما فيها أرضيات الحماية الاجتماعية، مما يضمن أمن الدخل والحماية الصحية وتمكين الناس، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والعاملون في الاقتصاد غير المنظم، من اجتياز التحولات الرئيسية في حياتهم ومسارهم المهني، على غرار التحولات المتسارعة التي تسببت بها أزمة كوفيد-١٩؛

(د) استخدام الحوار الاجتماعي لتصميم وتنفيذ استراتيجيات الانتعاش وتعزيز منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال باتخاذ تدابير هادفة ومتكاملة، بما في ذلك من خلال مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وشركاء التدريب الإقليميين والوطنيين.

٦. ستعزز منظمة العمل الدولية التعاون مع المنظمات والكيانات المعنية الإقليمية ومتعددة الأطراف، بغية تحقيق استجابة عالمية قوية ومتسقة لدعم استراتيجيات الانتعاش الوطنية، بما في ذلك من أجل:

(أ) تحقيق المواءمة في تقديم الدعم التقني والمالي بحيث يستفيد منه إلى أقصى حد أكثر الناس استضعافاً وتأثراً بالأزمة والقطاعات الأشد تضرراً؛

(ب) إعطاء الأولوية في السياسة الوطنية والتعاون الإنمائي، لما يلي: الاستثمار في مؤسسات سوق العمل لترجمة معايير العمل الدولية إلى قوانين وطنية وضمان تنفيذها بالكامل؛ تنمية المهارات وغيرها من سياسات سوق العمل النشطة؛ المساواة بين الجنسين؛ تمويل استمرارية نشاط المنشآت التي تأثرت بشكل غير متناسب بالأزمة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ استراتيجيات تمويل بدعم عالمي لنُظم الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، بما يتمشى مع هدف الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك الأرضيات، وبما يتفق مع معايير منظمة العمل الدولية؛

(د) تنسيق أهداف العمل اللائق والمساعدة على بناء القدرات بشكل أوثق مع سياسات التجارة والاستثمار الدولية لتوسيع فوائد التجارة والاستثمار الدوليين وتعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، مع مراعاة الروابط القوية والمعقدة والحاسمة بين السياسات الاجتماعية والتجارية والمالية والاقتصادية والبيئية؛

(ه) تعزيز السياسات المالية والنقدية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام وقادر على الصمود، يترافق مع العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق، بما في ذلك عن طريق تحسين فهم الآثار المجدية والمحتملة على الاقتصاد الكلي للنهج المتمحور حول الإنسان، الوارد في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية؛

(و) النهوض بالبحوث وتحسين البيانات المتعلقة بما تملكه أهداف التنمية المستدامة من إمكانيات لتوفير العمل اللائق من أجل المساعدة على تركيز تمويل استراتيجيات التنمية على الاستثمارات كثيفة العمالة والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية، بما في ذلك في الاقتصاد الدائري، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتعاش.

٧. ستتعاون منظمة العمل الدولية مع مؤسسات أخرى متعددة الأطراف من أجل تنظيم منتدى سياسي مهم، يهدف إلى حشد استجابة عالمية وقوية ومتسقة لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات انتعاش متمحور حول الإنسان، تكون شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك من خلال المبادرات المشتركة والترتيبات المؤسسية المعززة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية.